مجلة جامعة الملك سعود، م٤، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (٢)، ص ص ٤٢٩-٤٧٦ (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

الحافظ أبو الفتح الأزدي بين الجرح والتعديل

عبدالله مرحول السوالمة

أستاذ مساعد، قسم الثقافة الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث. تهدف هذه الدراسة إلى جمع واستقراء ما وجِّه إلى الحافظ الناقد أبي الفتح الأزدي (ت ٣٧٤هـ) من طعون وانتقادات كالتشيّع والرّفض والوضع، والضعف والنكارة، والتشدّد والسّرف في نقد الرجال وجرحهم. هذا إلى جانب معرفة ما له عند العلماء — بشكل عام — من منزلة ومكانة في العلم والحفظ والفهم، مما جعل كثيرًا منهم يثني عليه ويعوّل إلى حدّ كبير على أقواله في الرجال وغيرهم.

وعلى ضوء دراسة هذه الأقوال المتضاربة فيه — والتي تجعل الباحث في حيرة من أمره — وعلى ضوء جمع ودراسة ما يقرب من ١٠٨٠ قولاً له في الرجال — خاصة — تم جمعها مما يزيد على ٤٠ مجلدًا ثم مقارنتها بأقوال النقاد الآخرين لمعرفة موافقاته ومخالفاته لهم، وانفراداته عنهم، وما انتقد عليه منها، وما كان منها سببًا في بعض الطعون فيه.

فعلى ضوء دراسة ذلك كله — مع أخذنا بعين الاعتبار معرفة الملابسات والقرائن التي رافقت أو تسببت في إفراز بعض تلك الطعون والانتقادات المختلفة — قد توصّل هذا البحث إلى نتائج منها:

١ ـ استحالة كون الأزدي مبتدعًا أو وضّاعًا.

٢ ـ من الخطأ الحكم عليه بالضعف المطلق، بل يحمل تضعيفه على أحوال خاصة.

٣ ـ الحافظ الأزدي من الأئمة المجتهدين في الجرح والتعديل، وأقواله في الرجال مقبولة بالجملة، إذ أنه لم يُتعقَّب في حالتي التفرُّد وعدمه بأكثر من نسبة ٥٪ مما ذكر له من أقوال.

وأخيرًا أرجو أن يكون هذا البحث لبنة في سبيل تدعيم الحقيقة. والله من وراء القصد.

الحمد لله الذي رفع العلماء من المؤمنين بعضهم فوق بعض درجات، ووضع الموازين القسط ليوم القيامة للحسنات والسيئات، وامتن برحمته على من رجحت حسناته على سيئاته بجنات معروشات وغير معروشات.

وصلى الله على من ببعثته اكتملت الشريعة وختمت الرسالات، وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم تُبدَّل الأرض غير الأرض والسموات وبعد.

فإنّ المتتبع لأحوال النقاد الحفَّاظ يلحظ أن بعضهم قد تناوشته أقوال العلماء تعديلاً وتجريحًا ومدحًا وقدحًا، ومن جملة هؤلاء الحفاظ الذين سدّد لهم شيء من الطعون الحافظ الناقد أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلي (ت ٣٧٤هـ) [١] الذي اختلفت فيه أقوال العلماء، بل وجهت إليه طعون تتعلق بالعدالة، فاتُّهم بالوضع، كما نُسب إلى الرّفض وكراهة أهل السنة، وتسميتهم بالنَّواصب والحطِّ من شأنهم.

كما أن بعضهم نسبه إلى الضعف، والنكارة، وعدم الاعتماد عليه وعلى أقواله في الرجال وغيرهم، وغير ذلك مما هو مدوَّن في كتب التواريخ والرجال.

هذا في الوقت الذي يجد فيه الباحث أقوال الأزدي من الكثرة بمكان حيث إنَّ العلماء نقلوا عنه كثيراً من الأقوال في الرجال والأحاديث، وعوّلوا عليها في كتبهم واكتفوا بقوله وحده في كثير من الأحيان، بل ونص غير واحد من العلماء على تعديله وقبوله.

والباحث إذ يجد مثل هذه الأقوال المتضاربة في مثل هذا الحافظ، فإنه يقع في حَيْرة من أمره، خاصةً وأنّ هذه الطعون الموجهة إليه ليست بالأمر السهل أو الهيّن فهو أمر يتعلق بالعدالة، والعدالة هي الركن الأكبر في الرواية — وهي المحور الأساس الذي يدور عليه قبول الرواية من عدمه.

---

١ هو محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الموصلي، قمت بكتابة ترجمة مختصرة جدًّا له في مقدمة كتابه من يعرف بكنيته ولا يعلم *اسمه ولا دليل يدل على اسمه* [١، ص ص ٢-٥]، وهو من منشورات مركز البحوث التربوية بجامعة الملك سعود. وقد أشرت في هذا الكتاب لعمل هذا البحث، لذا سأكتفي=

وثبوت مثل هذه الطعون يكفي لرد أقواله وأحاديثه جملةً وتفصيلا، كما أن نسبة هذه الطعون إليه، مع سلامته منها وعدم ردها عنه، قد يوقع عند البعض ريبة قد تؤدي — على أقل تقدير — إلى التوقف فيه وفي أقواله وأحكامه، وفي هذا تفويت وتضييع لمادة علمية

= هنا بذكر مصادر ترجمته حيث إن فيها هنا زيادة مراجع على ما ذكر هناك وهذه المصادر هي:
- *الإرشاد في معرفة علماء الحديث* للحافظ أبي يعلى الخليلي [٢، مج٢، ص ٦١٣]
- *الأعلام* للزركلي [٣، مج٦، ص ٩٨]
- *الإعلان بالتّوبيخ لمن ذمّ التأريخ* [٤، ص ٢١٩]
- *الأنساب* للسمعاني [٥، مج١، ص ص ١٩٨ - ١٩٩]
- *البداية والنهاية* لابن كثير [٦، مج١١، ص ٣٣٩]
- *تاريخ الإسلام* للذهبي [٧، مج٤، ص ٥٦٤]
- *تاريخ بغداد* [٨، مج٢، ص ٢٤٣]
- *تاريخ التراث* [٩، مج١، ج١، ص ٤٠٢]
- *تذكرة الحفاظ* [١٠، مج٣، ص ٣٦٧]
- *ديوان الضعفاء* [١١، ص ٢٧٠]
- *الرسالة المستطرفة* [١٢، ص ١٤٤]
- *سير أعلام النبلاء* [١٣، مج١٦، ص ص ٣٤٧-٣٥٠]
- *شذرات الذهب* [١٤، مج٣، ص ٨٤]
- *الضعفاء والمتروكون* لابن الجوزي [١٥، مج٢، ج٣، ص ٥٣]
- *طبقات الحفاظ* للسيوطي [١٦، ص ٣٨٦]
- *طبقات علماء الحديث* لابن عبد الهادي [١٧، مج٣، ص ١٥٨]
- *العبر في خبر من غبر* [١٨، مج٢، ص ١٤٣]
- *الكامل في التاريخ* [١٩، مج٩، ص ٤٠]
- *كشف الظنون* [٢٠، مج٢، ص ١٢٩٥]
- *لسان الميزان* [٢١، مج٥، ص ١٣٩]
- *معجم المؤلفين* [٢٢، مج٩، ص ٢٣٢]
- *المغني في الضعفاء* [٢٣، مج٢، ص ١٨٤]
- *المنتظم* لابن الجوزي [٢٤، مج٧، ص ١٢٥]
- *موارد الخطيب في تاريخه* [٢٥، ص ص ٣٣٠-٣٣١]
- *ميزان الاعتدال* [٢٦، مج٣، ص ٥٢٣]

غزيرة من أحاديث وجرح وتعديل، ومصطلحات وتأريخ ونحوه مما تفرد به وحده على ما سيأتي ذكره أثناء البحث.

ومعرفة وجه الحق والصواب في هذا الحافظ وفي أقواله المختلفة في الرجال وغيرهم — حينئذ مع أهميته وشدة ضرورته وحاجته — ليس بالأمر الهيّن، إذ الكلام فيه من غير دراسة عميقة مبنية على أسس ثابتة بالتتبع والاستقراء والبيان والتدليل، والمقارنة والتحليل مركب خطير ومزلق صعب.

والهدف من كتابة هذا البحث هو دراسة ما قيل في هذا الحافظ من تعديل وتجريح، مع مقارنة هذه الأقوال المختلفة ومعرفة الراجح منها، بالإضافة إلى دراسة ما يلزم من أقواله في الرجال مع مقارنتها بمثيلاتها من أقوال الأئمة الآخرين، وذلك لمعرفة وجه الحق والصواب فيه وفي أقواله المختلفة. وهذا من شأنه أن يزيل الإشكال في أمر هذا الحافظ ويجعل الباحثين والمهتمين بهذا العِلْم على استنارة حسنة به وبمنزلة أقواله وأحكامه في الرجال وغيرهم.

ومما يؤكد أهمية هذا البحث وفائدته هو أنه — بحسب علم كاتبه — لم يتناوله أحد بالبحث الجادّ الهادف، بل إنّ كل ما كُتب حول هذا الحافظ إنما هي كتابات مقتضبة جدًّا اكتُفِي فيها بذكر بعض ما قيل فيه من أقوال مجرّدة ولقد أجاد محمد إقبال السلفي إذ قال: «الأزدي من الحُفاظ البارعين، ولكن اضطربت فيه أقوال العلماء بحيث يصعب على الباحث القطع فيه ويجعله في حَيْرة... وعلى كلٍّ حال تحتاج حياته إلى دراسة تامة، ونقد شامل لأقواله» [٢٧، ص ٢٥].

والباحث إذ يقدم هذا البحث — الذي يقوم على دراسة علمية لأقوال العلماء في هذا الحافظ واستقراء ودراسة لما يقرب من ١٠٨٠ قولاً له في الرجال — خاصة — فإنه يرجو الله خالقه أن يكون قد وفِّق في استكمال جوانبه، وإيضاح غوامضه، واستخراج درره وكوامنه، كما يرجوه أن يرزقه الإخلاص في أقواله وأعماله، فإنه سبحانه ولي ذلك وأهله، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مكانة الأزدي ومنزلته العلمية

يحسن بنا أن نبدأ أولا — وقبل ذكر الطعون والمؤاخذات — بذكر ما للحافظ الأزدي من مكانة ومنزلة علمية عند العلماء، إذ ذكر المحاسن مقدّم على ذكر المثالب، ويمكن إبراز هذه المكانة بعدة جوانب منها:

أولا: ثناء العلماء عليه

وهذا جانب مشهور، فقد وصف الحافظ الأزدي كلّ من ذكره بالحفظ والمعرفة، ولا يخفى أنهم لا يطلقون هذا الوصف إلا على من يستحقه، واجتمعت فيه الشروط المؤهلة للاتصاف به.

قال الخطيب: كان حافظًا، صنَّف كتبًا في علوم الحديث، وسألت محمد بن جعفر بن علّان عنه فذكره بالحفظ وحسن المعرفة بالحديث وأثنى عليه [٨، مج٢، ص ٢٤٤].

قال الذهبي: الحافظ البارع أبو الفتح محمد بن الحسين [١٣، مج ١٦، ص ٣٤٧].

وذكره الذهبي في *تذكرة الحفاظ* — الذي قال في خطبته: هذه تذكرة بأسماء معدّلي حملة العلم النبوي ومن يُرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف، والتصحيح والتزييف — وقال في ترجمته هناك: الحافظ العلامة... له مصنَّف كبير في الضعفاء، وهو قويّ النفس في الجرح وهاه جماعة بلا مستند طائل [١٠، مج٣، ص ٩٦٧].

وذكره الذهبي ـ أيضًا — في *المعين في طبقات المحدثين* — الذي قال في خطبته: فهذه مقدمة في ذكر أسماء أعلام حملة الآثار النبوية تبصّر الطالب النبيه، وتذكِّر المحدث المفيد بمن يقبح بالطلبة أن يجهلوهم، وليس هذا الكتاب بالمستوعب للكبار بل لمن سار ذكره في الأقطار والأعمار — ذكره في الطبقة الرابعة عشرة، ووصفه بالحفظ [٢٨، ص١٦]. [٢]

---

٢ تصحّف فيه «الموصلي» بـ «المصري» و «الكتاب بالمستوعب» بـ «كتاب بالمستوعب» خطأ.

وذكره الذهبي — أيضًا — في كتاب *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*، الذي قال في خطبته: فنشرع الآن بتسمية من كان إذا تكلم في الرجال قُبِل قوله ورُجِع إلى نقده — ذكره في الطبقة التاسعة منه ثم أعقب هذه الطبقة بقوله: ومن هذا الوقت — يعني القرن الرابع الهجري — تناقص الحفظ، وقلّ الاعتناء بالآثار، وركن العلماء إلى التقليد، وكان الاعتزال والتشيُّع والبدع ظاهرة بالعراق لاستيلاء آل بُويْه ثمّ [٢٩، ص٢٠٩].

واعتبره ابن الجوزي من الأئمة الكبار الذين اعتمد أقوالهم في الجرح والتعديل [١٥، مج١، ص٧].

واعتبره السخاوي من الرواة المعتمدين المصنفين [٤، ص٢١٩].

واعتبره العراقي من الأئمة المحدثين المصنفين [٢٠، مج١، ج٣، ص٢٦٠].

وذكره الحافظ أبو يعلى الخليلي فيمن ذكر من علماء بغداد ثم قال بعد ذكرهم: هؤلاء كانوا الحفاظ ببغداد بعد ابن أبي داود وابن صاعد وأعلمهم وأوثقهم [٢، مج٢، ص ص ٦١٣-٦١٤].

وذكره ابن عبدالهادي في *طبقات علماء الحديث*، وأثنى عليه [١٧، مج٣، ص ١٥٨].

فهذه الأقوال فيها التصريح بحفظ الأزدي وعلمه وفهمه وتعديله وبأنه ممن يُعتمَد قولهم في الجرح والتعديل وممن يُرجَع إلى اجتهادهم في ذلك.

ثانيا: روايته عن بعض الأكابر ورواية بعض الأكابر عنه

والأزدي، وإن لم تذكر المصادر التي ترجمت له عددًا كبيرًا من الشيوخ أو من التلاميذ، إلا أن المطلع على كتبه المختلفة، وعلى غيرها من الكتب التي استفادت منه يجد له شيوخًا وتلاميذ كثيرين، فمن شيوخه من الثقات — مثلاً — عبدالله بن أبي داود السجستاني، ومحمد بن جرير الطبري، والهيثم بن خلف الدوري، وأبو عروبة الحراني، وأبو القاسم

البغوي، وأبو يعلى الموصلي .؛ومن تلاميذه المشاهير، إبراهيم بن عمر البرمكي، وأحمد بن الفتح الموصلي، ومحمد بن أحمد بن خرَاش، ومحمد بن جعفر الورّاق الشروطي، وأبو طالب بن بكير، والحافظ أبو نعيم الأصبهاني، فهؤلاء التلاميذ وغيرهم قد ارتضوه وأخذوا عنه. ومما لا شك فيه أن شيوخ الرجل وتلاميذه من المؤشرات التي تحدد مكانته ومنزلته.

ثالثًا: آثاره العلمية

إن المؤلفات تعتبر من أبرز الجوانب في إثبات منزلة الإنسان ومكانته، والأزدي له مؤلفات كثيرة فقد ألّف في الصحابة، وفي الحديث، وعلوم الحديث، والكنى والأسماء، والجرح والضعفاء. وهكذا فقد وجد له اثنا عشر كتابًا [١، ص٤] في الحديث وعلومه، وهي في جملتها مؤلفات قيمة ذات طابع علمي دقيق تعالج أنواعًا دقيقة ومتخصصة في علم «المصطلح.»

وهذا ما أشار إليه الخطيب [٨، مج٢، ص٢٤٤] ومن بعده الحافظ الذهبي [١٣، مج١٦، ص٣٤٨] إذ قالا: «كان حافظًا — يريدان الأزدي — صنّف كتبًا في علوم الحديث.»

وقد اهتم العلماء بهذه الكتب عامةً وبكتابه الضعفاء والمجروحين خاصةً فقد رواه الحافظ بن عبدالبر، وابن خير الإشبيلي عن بعض شيوخهما [٣١، ص ٢١١] كما اقتبس كثير من العلماء كثيرًا من مادته.

ومما يدل على هذا الاهتمام هو أن الحافظ محمد بن يحيى بن سراقة (ت ٤١٠هـ) — وقد كان فقيها فرضيًا محدثًا مصنفًا في الفقه وفي الفرائض والشهادات، وأسماء الضعفاء والمتروكين — ذكر له أبو الفتح الموصلي بالموصل فانحدر إليه، وسمع منه تصانيفه، وأخذ عن أبي الفتح كتابه في الضعفاء، ثم نسخه وراجع فيه الدارقطني [٣٢، مج٤، ص٢١١].

إذن فهذه المؤلفات بما لها من أهمية وقيمة علمية كبيرة تعكس لنا ثقافة الرجل واهتماماته وفكره، كما أنها تساعد على معرفة مكانته العلمية ومنزلته بين العلماء.

رابعًا: أقواله المتنوعة واهتمام العلماء بها

وهو جانب لا يقل أهميةً عن الجوانب السابقة، فأقوال الأزدي كثيرة، خاصة في الجرح والتعـديل والتصحيح والتضعيف ونحـوه، والعلماء قد اقتبسـوا كثـيراً من هذه الأقـوال واعتمدوها وعوّلوا عليها، وممن نقل عنه مثلاً:[٣]

١ ـ الحافظ ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) في *المحلى*.

٢ ـ الحافظ ابن عبدالبر (ت ٤٦٣هـ) في كتابي *جامع بيان العلم وفضله* و *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*.

٣ ـ الحافظ أبو بكر الخطيب (ت ٤٦٣هـ) في *تاريخ بغداد*. وقد بلغت اقتباساته عنه ٥٩ موضعًـا، وقد روى الخطيب بعض الأحاديث من طريقه، كما اقتبس عنه في كتاب *التطفيل* وكتاب *الكفاية* وكتاب *الفقيه والمتفقه* [٢٥، ص ٣٣١].

٤ ـ الحافظ ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) في *تاريخ دمشق*.

٥ ـ الحافظ أبو الفرج بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) وذلك في عدة كتب منها *الضعفاء والمتروكون*، بلغ مجموع ما نقله عن الأزدي فيه ٥٦٠ نصًا، وكثيراً ما كان يكتفي بقول الأزدي وحده في الرجل. كما نقل عنه ابن الجوزي في كتاب *الموضوعات الكبرى* ٧٠ نصًا في الأحاديث والرجال وروى من طريقه أحاديث واكتفى في كثير منها بقول الأزدي وحده.

وقد ذكر ابن عرّاق في خطبة كتابه تنزيه *الشريعة* [٣٣، مج١، ص٤] أن كتاب *الضعفاء* لأبي الفتح الأزدي كان من موارد ابن الجوزي — في كتابه *الموضوعات* — التي يسند الأحاديث من طريقها غالبًا. كما نقل عنه ابن الجوزي في كتاب *العلل المتناهية* ٤٢ نصًا.

٦ ـ الحـافظ محمـد بن إسـماعيل بن خلفون (ت ٦٣٦هـ) في كتابه *المعلم برجال البخاري ومسلم* وبعضهم يسميه *المفهم*.

---

٣ أرقام هذه الاقتباسات صحيحة، وهي ليست كلها متباينة، بل قد تتفق الكتب في بعضها وقد ينفرد كل كتاب عن غيره بشيء منها، وسأقوم — إن شاء الله تعالى — بإخراجها مرتبة ومخرجة في مؤلَّف مستقل.

٧ ـ الحافظ أبو العباس النباتي، ابن الرومية (ت ٦٣٧هـ) في كتاب *الحافل تكملة الكامل* لابن عدي. ويبدو أن النباتي ظفر بنسخة من *كتاب الضعفاء* للأزدي واعتمدها وعوّل عليها، وتعقبه في بعض المواضع، يدل على ذلك نصوص ذكرها كل من الذهبي وابن حجر في كتابي *الميزان* و *اللسان* بلغ مجموعها ٢٦ نصًا.

٨ ـ الحافظ عبدالعظيم المنذري (ت ٦٥٦هـ) في كتابي *مختصر سنن أبي داود* *والترغيب والترهيب*.

٩ ـ الحافظ ابن تيمية الحنبلي (ت ٧٢٨هـ) في كتاب *منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية*، وقد اعتبره ابن تيمية مصنفًا لكتب لكثيرة من كتب الرجال [٣٤، مج٧، ص ٣١١].

١٠ ـ الحافظ أبو عبدالله الذهبي (ت ٧٤٨هـ) نقل عن الأزدي ٢٢٩ نصًا في كتاب *ديوان الضعفاء والمتروكين* و ٤٢٩ نصًا في كتاب *المغني في الضعفاء* و ٦٢٩ نصًا في كتاب *ميزان الاعتدال* كما اقتبس عنه في *تاريخ الإسلام* وفي *مشتبه الأسماء والنسبة*. وأكثر هذه النصوص في نقد الرجال والأحاديث، ويبدو أن الذهبي وقف على نسخة من كتاب *الضعفاء* للأزدي ونقل عنها [٣٥، ص ٣٩٩؛ ٢١، مج٧، ص ٥٩].

١١ ـ الحافظ جمال الدين الزيلعي (ت ٧٦٢هـ) في كتاب نصب *الراية لأحاديث الهداية*.

١٢ ـ الحافظ محمد بن حمزة الحسيني (ت ٧٦٥هـ) في كتاب رجال *المسند*.

١٣ ـ الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) في كتاب *البداية والنهاية*.

١٤ ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) نقل عن الأزدي ٣٠٥ نصوص في *تهذيب التهذيب*، وفي *لسان الميزان* ٦٣٢ نصًا. ونقل عنه أيضًا في *تقريب التهذيب* وفي *تعجيل المنفعة* وفي *الإصابة* وفي *النكت على ابن الصلاح*.

وهكذا فإن هذه الأمثلة — مع قلتها — تبينً أن العلماء من أمثال هؤلاء المشاهير قد عوّلوا كثيرًا على أقوال الأزدي وهذا من شأنه أن يؤكد منزلته ومكانته.

الطعـون والانتقادات

وهي في جملتها تتلخص بما يأتي:

أولًا: طعون تتعلق بشخصه فيما يخص العدالة.

ثانيًا: طعون تتعلق بتليينه ونكارة أحاديثه.
ثالثًا: طعون ومؤاخذات تتعلق بأقواله في الرجال وتشدده في جرحه.

وإليك الآن هذه الطعون مفصّلة واحدًا واحدًا مع ذكر مناقشاته والرد عليه.

أولاً: ما يتعلق بالعدالة من طعون وتتمثل بالأقوال الآتية

١ ـ قال الخطيب: قال محمد بن صدقة الموصلي: إن أبا الفتح الأزدي قدم بغداد على الأمير — يعني ابن بويه — فوضع له حديثًا أن جبريل كان ينزل على النبي ﷺ في صورته، قال: فأجازه وأعطاه دراهم كثيرة [٨، مج٢، ص ٢٤٤].

٢ ـ قال ابن حجر: قال ابن العديم في *تاريخ حلب*: قدم — يعني أبا الفتح الأزدي — على سيف الدولة بن حمدان فأهدى له كتابًا في مناقب علي رضي الله عنه، وقد وقفت عليه بخطّه، وفيه أحاديث منكرة تتضمن تنقيص عائشة وغيرها، وصحح رد الشمس على علي [٢١، مج٥، ص ص ١٣٩-١٤٠].

٣ ـ وقال ابن حجر أيضًا: قال ابن النجار: سمّى — يعني الأزدي — أهل السنة نواصب، وقال: إنهم يثبتون ردّ الشمس على يوشع ولا يثبتونه لعلي، ويوشع وصيّ موسى، وعلي وصيّ محمد، ومحمد أفضل من موسى فوصيّه أفضل من وصيّه، قال: وأتى في هذا الكتاب بالطامات [٢١، مج٥، ص ١٤٠].

٤ ـ وقال ابن عرّاق: أبو الفتح الأزدي الحافظ متهم بالوضع [٣٣، مج١، ص ١٠٣].

٥ ـ وذكر محمد بن طاهر الفتني الخبر الذي أورده الخطيب في أن الأزدي وضع للأمير ابن بويه حديثًا ليدلل بذلك على أنه من الرواة الوضّاعين المفترين [٣٦، ص ٢٨٩].

٦ ـ وقال الشيخ المعلّمي اليماني: والأزدي قد تكلّموا فيه حتى رموه بالوضع [٣٧، مج١، ص ص ٥٤، ٢٢١، ٤٨٧].

٧ ـ وقال الشيخ محمد زاهد الكوثري في الرد على الأزدي — وقد طعن في الإمام زفر — وأما أبو الفتح الأزدي فلا يكون مرضيّ المذهب والرأي عنده إلا من كان رافضيًّا مثله في الرأي والمذهب [٣٨، ص ٢٩].

٨ ـ وقال أكرم العمري، بعد أن ذكر بعض الأقوال السابقة فيه: وبيّن ابن حجر في *لسان الميزان* أنه رافضي من الغلاة [٣٩، ص ٩٢].

مناقشة هذه الأقوال وتوجيهها أو الرد عليها

أولًا: إن مصدر الخبر الذي فيه وضع الحديث لابن بويه إنما هو محمد بن صدقة الموصلي، وقد حاولت الوقوف على ترجمته لمعرفة حاله، وإلى أي مدىً يمكن الاطمئنان إلى قوله في مثل الحافظ الأزدي، ومعرفة هل هو شاهد هذا ووقف عليه أم أن الحكاية منقطعة، وهل هذا الخبر سلم مما يكون — أحيانًا — بين الأقران والعلماء من جفوة ومنافرة أم لا؟ فلم أقف — برغم البحث — له على ترجمة مما يجعل الباحث يتوقف في خبره.

ثانيًا: إن مصدر خبر الكتاب المشتمل على الطّامات والمُهدى إلى ابن حمدان إنما هو ابن النجار (ت ٦٤٣هـ) وابن العديم (ت ٦٦٠هـ) إذ هما — بحسب علمي — أول من ذكر خبر هذا الكتاب، وعنهما نقل مثل ابن حجر في *اللسان*. وقد حاولت جهدي الوقوف على مثل هذه الأخبار في كتاب بغية *الطلب في تاريخ* حلب وفي مختصره زبدة *الحلب في تاريخ* حلب، وكلاهما لابن العديم، كما قمت بمراجعة ما وقع تحت يدي من ذيول *تاريخ* بغداد لابن النجار، فلم أظفر في هذه الكتب على شيء مما ذُكِر في حق الأزدي.

بيد أن عدم وجود مثل هذه الأخبار فيما وقفت عليه منها لا يعني أنها غير موجودة في نسخ أخرى أو في كتب أخرى لهذين المؤلفين، كما أن وجودها في مثل هذه الكتب لا يعني بالضرورة صحتها، ولا التسليم للقائلين بها.

ثالثًا: لقد قمت بتتبع كثير مما يخص الأزدي وأحصيت مؤلفاته، فلم أر من أشار إلى أنه ألّف في فضائل علي رضي الله عنه إلا ما كان من ابن النجار وابن العديم، وبينهما وبين الأزدي مفازة كبيرة حوالي ثلاثة قرون، فكيف خفي أمر مثل هذا الكتاب بما تضمنه من أخبار شنيعة على كل علماء هذه القرون الثلاثة؟! بل كيف خفي ذلك على من عاصروا الأزدي وعرفوه وعرفوا كتبه من أمثال الحافظ محمد بن جعفر بن علّان الذي أثنى عليه،

والحافظ المحدث محمد بن يحيى بن سراقة الذي رحل إليه وسمع منه تصانيفه ونسخ بعضها، كيف خفي ذلك على هؤلاء وأمثالهم إلى أن جاء ابن العديم وابن النجار بعد ثلاثة قرون فعرفا هذا الكتاب ونسباه إلى الأزدي؟!

نعم إن اختفاء مثل هذا الكتاب وانطلاءه وما فيه على علماء هذه العصور شيء يدعو للدهشة والاستغراب، وهذا ما استشعره الحافظ المؤرخ ابن كثير عندما ذكر الخبر الذي قاله محمد بن صدقة أن الأزدي وضع حديثًا لابن بويه، فقد استنكر ابن كثير هذا الخبر وشكك في صحته وأخذ يتعجب إذ قال: «والعجب إن كان هذا صحيحًا كيف راج على من له أدنى فهم وعقل» [٦، مج ١١، ص **٣٣٩**].

بل إن الحافظ ابن تيمية ذكر المؤلفات التي ألفت في فضل علي رضي الله عنه في كتاب *منهاج السنة*، ولم يذكر من بين هذه المؤلفات كتابًا للأزدي، بل نقل عن الأزدي ما ينفي ما نسب إليه.

رابعًا: إن الفترة التي أعقبت وفاة الأزدي — آخر القرن الرابع وما بعده — فترة طغى فيها سلطان التشيع والاعتزال والبدع في العراق والشام وغيرهما، ولو كان للأزدي مؤلف في مناقب علي، رضي الله عنه، يتضمن ما ذكر من أخبار لتمسك به الشيعة والروافض وعضوا عليه بالنواجذ، ونادوا به بأعلى أصواتهم وإذن لذاع وانتشر صيته في فترة مبكرة.

وعدم ظهور هذا الكتاب واشتهاره في هذه الفترة هو أكبر دليل على عدم صحة وجوده آنذاك والله أعلم.

خامسًا: للحافظ برهان الدين الحلبي (ت ٨٤١هـ) كتاب *الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث*، أفرد به الرواة الوضّاعين والمتهمين بالوضع مما نقل عن الأئمة المتقدمين، ولم يذكر من بين المذكورين فيه أبا الفتح الأزدي على الرغم من أنه نقل عن الخطيب البغدادي في *التاريخ* وغيره من كتبه الأخرى وعن الذهبي في *الميزان*، بل إنه نقل

أقوالاً للأزدي من هذه الكتب وغيرها *كالموضوعات* لابن الجوزي في حكمه على بعض من ذكرهم في هذا الكتاب بالوضع أو الكذب.

ومما يجدر ذكره هنا أن الحافظ الحلبي هذا هو بلديّ لابن العديم الذي ذكر أن الأزدي أهدى لسيف الدولة كتابًا فيه «مناقب علي» الذي فيه الطامات. ويبعد أن يكون برهان الدين لم يطلع على كتب ابن العديم وهو ممن تقدموه ولم يفد منها. فعدم ذكر برهان الدين للأزدي في جملة من ذكرهم ممن اتهموا بالوضع أو الكذب — والحالة هذه — مع اعتماده عليه وتعويله على أحكامه وأقواله في هذا الكتاب هو دليل بيّن على عدم صحة ما نُسِب إلى الأزدي من طامات. والله أعلم.

سادسًا: لقد سبق القول في أن مؤلفات الأزدي يغلب عليها الطابع العلمي المتخصص الجاد، إذ أغلبها في الحديث وعلومه، والأزدي أيضًا معروف بتشدده في الجرح وبعبارته الحادة فيه، فيبعد جدًّا أن تسمح نفسيته وعقليته العلمية، واهتماماته الشخصية — كما تصورها أقواله الكثيرة في الرجال وغيرهم — بتأليف مثل هذا النوع من التآليف التي تتضمن مثل هذه الطامات والمناكير.

سابعًا: مما نسب إلى الأزدي في كتاب «فضائل علي» المنسوب إليه كما ذكر ابن النجار وابن العديم تصحيح حديث ردّ الشمس على علي، وقال: إن عليًا وصي محمد ﷺ. . . إلخ. والباحث وإن لم يكن في ذهنه أن يتتبع حديث رد الشمس على يوشع وعلي رضي الله عنه ويجمع الأقوال حوله، إذ ليس هذا مكانه ولا أوانه، إلا أنه حاول جهده الوقوف عليه في كثير من مظانه، وذلك لمعرفة ما إذا كان الأزدي رواه وصحّحه فعلاً أم لا؟ والحقيقة أنه وجد ما ينقض ذلك تمامًا، وهو أن الأزدي ضعَّف أحاديث كثيرة في فضل علي رضي الله عنه ومن بينها حديث الوصية.

فقد روى ابن الجوزي حديث الوصية من طريق الأزدي وفيه أن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال: يا رسول الله من وصيّك؟ قال: «من كان وصيّ موسى؟ قال: يوشع بن نون،

قال: فإن وصيّي ووارثي يقضي ديني، وينجز موعدي، وخير من أخلف بعدي علي بن أبي طالب.»

قال ابن الجوزي بعده: فيه مطر بن ميمون قال أبو الفتح الأزدي: متروك الحديث، وفيه جعفر وقد تكلموا فيه [٤٠، مج١، ص ص ٣٧٤-٣٧٥].

وذكر ابن الجوزي طريقًا آخر لهذا الحديث [٤٠، مج١، ص ٣٧٨]. وفيه نصر بن مزاحم، قال فيه الأزدي: كان غاليًا في مذهبه — يعني الرفض — غير محمود في حديثه [١٥، مج٢، ج٣، ص ١٦٠].

وروى ابن الجوزي حديثًا يفيد أن الخليفة الذي بعد النبي ﷺ إنما هو علي [٤٠، مج١، ص ٣٧٢].

وفي إسناده باذام أبو صالح مولى أم هانىء ومحمد بن مروان [٤٠، مج١، ص٣٧٢]، قال الأزدي في الأول منهما: كذاب [١٥، مج١، ص ١٣٥]، وقال في الثاني: متروك [١٥، مج٢، ج٣، ص ٩٨].

كما روى ابن الجوزي حديثًا فيه أن عليًا أحق بالخلافة من أبي بكر، وفي إسناده الحارث بن محمد عن أبي الطفيل عامر بن واثلة [٤٠، مج١، ص ٣٧٨]. قال أبو الفتح الأزدي: الحارث بن محمد عن أبي الطفيل لا يُحتَجّ بحديثه [١٥، مج١، ص ١٨٣].

وحديث «من أحب أن يتمسك بالقضيب الرطب الذي غرسه الله بيده فليتمسك بعلي.» وقال ابن الجوزي بعده: قال الأزدي: كان إسحاق بن إبراهيم — أحد رجاله — يضع الحديث [٤٠، مج١، ص ٣٨٧].

وحديث «تسليم روح علي على رسول الله ﷺ قبل خلق الأجساد بألفي عام. وقال عقبه: حديث موضوع قال الأزدي: عبدالله بن أيوب وأبوه كذابان لا تحل الرواية عنهما [٤٠، مج١، ص ٤١٠].

وحديث «يا فاطمة علي نفسي.» وقال ابن الجوزي عقبه: خالد بن إسماعيل يضع الحديث على ثقات المسلمين. وقال أبو الفتح الأزدي: هو كذاب [٤٠، مج١، ص ٤٠١].

فتضعيف الأزدي لمثل هذه الأحاديث — التي هي قليل من كثير من أمثالها — ومن ضمنها حديث الوصية الذي نسب إليه تصحيحه، هو أكبر دليل على عدم صحة ما نسب إليه من الطامات المذكورة في كتاب «مناقب علي،» وأنه — أيضًا — ليس شيعيًّا ولا رافضيًّا، ولو كان كذلك لوسعه — على أقل تقدير — السكوت على مثل هذه الأحاديث، ناهيك عن تضعيفها والطعن في رواتها.

ثامنًا: من خلال تتبع أقوال الأزدي في الرجال ومقارنتها بغيرها وجد أنه متشدد في أمر البدع بشكل عام، وفي التشيع والرفض بشكل خاص، ويظهر ذلك جليًّا في التراجم الآتية:

١ ـ أبان بن تغلب الربعي، وثّقه كثير من العلماء، وقال الأزدي: كان غاليًا في التشيع، وما أعلم به في الحديث بأسًا [٤١، مج١، ص ٩٣]. وقال ابن حجر: ثقة تكلم فيه للتشيع [٤٢، ص ٨٧].

٢ ـ أحمد بن المفضل، قال أبو حاتم كان من رؤساء الشيعة، صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال إن حجر: صدوق شيعي في حفظه شيء، وقال الأزدي: منكر الحديث [٢٦، مج١، ص ١٥٧؛ ٤٢، ص ٨٤].

٣ ـ بهز بن أسد العمي، وثّقه كثير من العلماء، وقال الأزدي: كان يتحامل على عثمان رضي الله عنه سيىء المذهب، وقد خالف الذهبي وابن حجر الأزدي واعتمدا بهزا [٢٦، مج١، ص٣٥٣؛ ٤١، مج١، ص٤٩٧؛ ٣٥، ص ص ٣٩٣، ٤٦١].

٤ ـ جعفر بن زياد الأحمر، وثّقه كثيرون، وذكر بعضهم أنه كان يتشيع، وقال الأزدي: مائل عن القصد فيه تحامل وشيعية غالية، وحديثه مستقيم [٤١، مج٢، ص ٩٢]، وقال ابن حجر: صدوق يتشيع [٤٢، ص ١٤٠].

٥ ـ جعفر بن سليمان الضبعي، وثّقه كثيرون، وذكر بعضهم أنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت ولم يكن بداعية، وقال الأزدي: كان فيه تحامل على بعض أهل السلف، وكان لا يكذب في الحديث [٤١، مج٢، ص ٩٥]. وقال ابن حجر: صدوق زاهد لكنه كان يتشيع [٤٢، ص ١٤٠].

٦ ـ داود بن أبي عوف الجحّاف، وثّقه كثيرون، وذكر بعضهم أنه كان يغلو في التشيع. وقال الأزدي: زائغ ضعيف [٤١، مج٣، ص ١٩٦؛ ١٥، مج١، ص ٢٦٧]، وقال ابن حجر: صدوق شيعي ربما أخطأ [٤٢، ص ١٩٩].

٧ ـ سعيد بن خثيم الهلالي، وثّقه كثيرون، وقال بعضهم: إنه شيعي، وقال الأزدي: منكر الحديث [٢٦، مج٢، ص ١٣٣؛ ٤١، مج٤، ص ٢٢]، وقال ابن حجر: صدوق رُمي بالتشيع، له أغاليط [٤٢، ص ٢٣٥].

٨ ـ عمرو بن جابر المصري، وثّقه غير واحد، وضعّفه آخرون، وقال بعضهم: إنه من جملة الشيعة، وقال الأزدي: كذاب [١٥، مج٢، ج٢، ص ٢٢٤؛ ٤١، مج٨، ص ١١]، وقال ابن حجر: ضعيف شيعي [٤٢، ص ٤١٩].

٩ ـ العلاء بن أبي العباس الشاعر المكي، ذكره ابن حبان في الثقات، وأثنى عليه ابن عيينة، وقال الأزدي: شيعي غالٍ [٢٦، مج٣، ص١٠٢؛ ٢١، مج٤، ص١٨٤].

وبعد ذكر هذه الأمثلة التي هي قليل من كثير يتبين أن الأزدي يطعن فيمن يتحامل على السلف من الشيعة ويرميه بالشيعية الغالية، وأن عبارته في الشيعة جارحة أكثر من عبارة غيره، وهذا يقضي أنه لا يمكن أن يكون شيعيًا ناهيك عن أن يكون رافضيًا، ولو كان مثل هذه التهمة «الرفض» ونحوها يمكن إطلاقها على العلماء هكذا جزافًا لكان الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر وغيرهما — والحالة هذه — أولى بها من الحافظ الأزدي، وذلك بالنظر إلى عبارة كل واحد منهم فيمن ذكروا — آنفًا — وفي أمثالهم. والله أعلم.

تاسعًا: روى الأزدي بإسناده المتصل إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: ما مات رسول الله ﷺ حتى عرفنا أن أفضلنا بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، وما مات أبو بكر حتى عرفنا أن أفضلنا بعده عمر، وما مات عمر حتى عرفنا أن أفضلنا بعده رجل لم يسمه [٤٣، ص ٢١].

وروى أيضًا بإسناده إلى علي رضي الله عنه أنه قال على منبر الكوفة: ألا أخبركم بخير هذه الأمة بعد نبيها عليه السلام؟ قالوا: بلى. قال: أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب [٤٤، ص ٥٤].

فهل من يروي مثل هذه الأحاديث في كتبه يكون شيعيًّا رافضيًّا يكره أهل السنة وينال منهم، ويسميهم نواصب، ويصحح مثل حديث الوصيّة لعلي بالخلافة؟! لاشك أن هذا مستبعد جدًّا.

عاشرًا: لقد حكم الأزدي على كثيرين بالوضع والكذب، ونفرّ عمّن هذه حالهم، أو ممن اتهم بذلك ونفّر منهم وقال فيهم: لا تحل الرواية عنهم، من أمثال: إسحاق بن العنبر [٢٦، مج١، ص ١٩٥]، وإسماعيل بن يحيى التيمي [٢١، مج١، ص ٤٤١]، وأيوب بن خوط [٢١، مج١، ص ٤٧٩]، وعبدالله بن أبي علاج الموصلي [٢١، مج٣، ص ٢٦١]، ومجاشع بن عمرو الأسدي [١٥، مج٢، ج٣، ص ٣٥؛ ٤٠، مج١، ص ٢٥٤]، ومهلّب بن عثمان [١٥، مج٢، ج٣، ص ١٤٣]. فقد قال في كل واحد من هؤلاء: كذاب لا تحل الرواية عنه.

كما حكم على آخرين بالوضع والكذب فقال مثلاً:

- إبراهيم بن مهدي الأبلي يضع الحديث مشهور بذلك، لا ينبغي أن يخرج عنه حديث ولا ذكر [٤١، مج١، ص ١٦٩].
- عمر بن صبح بن عمران الخراساني كذاب كافر [٤٠، مج١، ص ٢٣١]. [٤]

٤ تصحّف فيه «كافر» إلى «كامر» وصعب على المحقق توجيهها ومعرفتها.

- محمد بن يزيد المعدني، كذاب، خبيث يضع الحديث [١٥، مج٢، ج٣، ص ١٠٧].

- منصور بن مجاهد رجل سوء يضع الحديث، والغالب أن هذا عمله [٢١، مج٦، ص ١٠٠].

- يعقوب الأعشى، كذاب يضع الحديث، خبيث رجل سوء [١٥، مج٢، ج٣، ص ٢١٥].

وبعد، فإن ذكر مثل هذه الأمثلة يطول ولكن مما سبق يتبين أن الأزدي حكم على كثير من الرواة بالكذب والوضع ووصفهم لأجل ذلك بالخبث والسوء والسقوط، وأنه لا يؤخذ عمن هذه حاله حديث ولا ذكر ولا كرامة ونحو هذه الألفاظ مما هو موجود بكثرة في كتب الرجال، فهل يمكن لمن هذه حاله أن يتلبس هو بها رمى به غيره لأجله؟ فيأتي بالطامات ويتجرأ على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ فيستبيح لنفسه الكذب ويضع حديثًا تكسُّبا وتقربًا وتزلفًا لابن بويه الرافضي؟ وهو مع هذا يريد من الناس أن يأخذوا عنه ويحترموه ويحترموا أقواله؟!

بل كيف يستبيح الأزدي مثل هذا في الوقت الذي يضعِّف فيه الحارث بن محمد بن أبي أسامة ولا ذنب له سوى أنه كان يأخذ على الرواية أجرة لحاجته الشديدة — وهو معذور كما ذكر الذهبي [١٣، مج١٣، ص ٣٨٩]؟!

أم هل يعقل أن يتأتّى الوضع والطامات الأخرى ممن يعتبر التدليس قبيحًا ومهانة — كما روى عنه تلميذه الحافظ ابن جعفر بن علّان الوراق [٤٥، ص ٥١٦]؟

لا شك أن هذا ما لا يمكن تصور فعله من عقلاء العوام فضلاً عن أن يكون عالمًا ناقدًا حافظًا، حاشاه أن يكون قد وصل إلى هذا المستوى الذي لا يليق بعقلاء العوام من البشر.

حادي عشر: لقد خالف الحافظان الذهبي وابن حجر الحافظ الأزدي في بعض من اتهمهم الأزدي بالبدعة وضعّفهم لأجلها — وفي بعض من حكم عليهم بالضعف أو الترك أو الوضع — كما مرّ وكما سيأتي في أماكن كثيرة في ثنايا هذا البحث — وأغلظا له في القول في بعض هذه المواطن، فرمياه بالشذوذ والغلط، واللين والضعف، والتخبط ونحوه، بيد أن واحدًا منهما لم يقل — ولو في موضع واحد — إنه كذاب أو متهم بالكذب أو وضّاع أو متهم بالوضع، أو شيعي أو رافضي.

ولو كان الأزدي متلبسًا بشيء من هذا حقيقةً لما تردد واحد منهما في وسمه بهذا في معرض الرد عليه والنقاش لأقواله، وكيف لا يفعلان هذا وقد فعلاه مع غيره من النقاد وفي حالات أبسط وأخف بكثير من الحالات التي خولف فيها الأزدي؟!

فقد قال الذهبي في ترجمة ابن خراش صاحب التاريخ (ت ٢٨٣هـ): الحافظ البارع الناقد. . . هذا والله الشيخ المعثّر الذي ضل سعيه فإنه كان حافظ زمانه، وله الرحلة الواسعة والاطلاع الكثير والإحاطة، وبعد هذا فما انتفع بعلمه فلا عتب على حمير الرافضة. . . فأنت زنديق — يعني ابن خراش — معاند للحق، فلا رضي الله عنك [٢٦، مج٢، ص ٦٠٠؛ ١٠، مج٢، ص ص ٦٨٤-٦٨٥].

وقال ابن خراش في أبي سلمة موسى بن إسماعيل المنقري: صدوق وتكلم الناس فيه، قال الذهبي: نعم تكلموا فيه بأنه ثقة ثبت يا رافضي [٢٦، مج٤، ص ٢٠٠].

وقال ابن خراش في عمرو بن سليم الزرقي: ثقة في حديثه اختلاط. قال ابن حجر: ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة فلا يُلتفت إليه [٣٥، ص ٤٣١].

وقد قال الجوزجاني: إسماعيل بن أبان الوراق، كان مائلاً عن الحق ولم يكن يكذب في الحديث — يعني ما كان عليه الكوفيون من التشيع — قال ابن حجر: الجوزجاني كان ناصبيًا منحرفًا عن علي فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان [٣٥، ص ٣٩٠].

وقد ذكر ابن حجر نحو هذا الكلام في الجوزجاني في ترجمة كل من مصدع المعرقب [٤١، مج ١٠، ص ١٥٨] والمنهال بن عمرو الأسدي [٣٥، ص ٤٤٦].

وقال الذهبي في ابن عقدة الحافظ (ت ٣٣٢هـ): محدث الكوفة، شيعي وسط، ضعفه غير واحد، وقوّاه آخرون [٢٦، مج ١، ص ١٣٦].

وقال أيضًا: حافظ العصر والمحدث البحر، كان إليه المنتهى في قوة الحفظ، وكثرة الحديث. . . ولو صان نفسه وجوّد لضُرب بإمامته المثل، لكنه جمع فأوعى، وخلط الغث بالسمين والخرز بالدر الثمين ومقت لتشيعه. . وهو غير غالٍ في تشيعه [١٠، مج ٣، ص ص ٨٣٩-٨٤٠].

فلو كان الأزدي متلبسًا بمثل هذه التهم فعلاً لكان الردّ عليه بمثل أو بنحو ما رُدَّ على هؤلاء أولى وأوجب، وذلك نظرًا لشدة عبارته وطعنه في الرواة، أو على أقل تقدير لقيل له عند تضعيف الثقات الذين ضعفهم لأجل بدعة النصب — وهم كثرة من أمثال أزهر بن عبدالله بن جميع [٤١، مج ١، ص ٢٠٤؛ ٤٢، ص ٩٨]، وحريز بن عثمان الرحبي [٤١، مج ٢، ص ٢٣٧]، وزياد بن علاثة الثعلبي [٤١، مج ٣، ص ٣٨٠؛ ٢٧، ص ١٣١] —: بل أنت شيعي أو رافضي يا أزدي، فلا يقبل قولك في هؤلاء. وعدم حصول شيء من ذلك — ولو في موضع واحد — هو أكبر دليل على عدم ثبوت ما قيل في حقه من هذا القبيل، وأن الذهبي وابن حجر لم يعتبراه شيعيًا ولا رافضيًا والله أعلم.

ثاني عشر: إن مثل هذه الطعون ليس أمرًا بسيطًا ولا سهلاً، ومن يثبت في حقه شيء من هذا القبيل لا يُقبَل منه قول ولا حديث، والعلماء متى شمّوا في أحد رائحة الكذب وسوء الحفظ، وعدم التديّن لم يقبلوا حديثه [٤٦، ص ١٢٣]، ناهيك عن أن يكون له منزلة ومكانة بينهم، وما اتُهِم به الأزدي هنا يتنافى تمامًا مع ما سبق ذكره وتقريره حول منزلته ومكانته، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فإن الحافظَيْن الذهبي وابن حجر — وهما اللذان نقلا أخبار هذه الطعون — لم يعوّلا عليها — فيما يبدو — من الناحية العملية، بدليل أنهما عوّلا على الأزدي كثيرًا في كتبهما فيما يتعلق برواية الأخبار والأقوال في الرجال وغيرهم، وفعلهما هذا مع ما نقلاه في كتبهما من طعون يدل دلالة واضحة على أن مثل هذه الأخبار غير موثوق بها ولا معوَّل عليها في باب إصدار الأحكام على الأزدي وأمثاله. ولم يثبت الذهبي ولا ابن حجر بنقلهما مثل هذه الطعون أن الأزدي وضّاع أو رافضي، وقول الذهبي المتقدم «ضعفه بعضهم بلا مستند طائل» أكبر دليل على هذا أيضًا.

ثالث عشر: بالرجوع إلى الكتب المعتمدة عند الشيعة في الرجال وأحوالهم، سواء القديم منها أو الحديث من أمثال *رجال النجاشي* (ت ٤٥٠هـ)، و *الفهرست* لأبي جعفر الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، و *معالم العلماء كتب الشيعة وأسماء المصنفين منهم* للمازندراني (ت ٥٨٨هـ)، و *طبقات أعلام الشيعة في رابعة المئات* لأغا بزرك الطهراني، و*معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة* لأبي القاسم الموسوي الخوئي، و *تنقيح المقال في أحوال الرجال* للمامقاني (ت ١٣٥١هـ)، وجد أن هذه الكتب تخلو تمامًا من ذكر الحافظ أبي الفتح الأزدي، فلو كان الأزدي شيعيًّا أو رافضيًّا فهل يمكن أن يزهد فيه أمثال هؤلاء المصنفين، أو يفوتهم تسطير اسمه في مثل هذه الكتب الموسعة مع حرصهم الشديد على ذكر كل من يشمّون فيه رائحة التشيع فيها؟! لا شك أن العلة في عدم ذكره في مثل هذه الكتب هو أنه لا يمت إلى الشيعة أو الروافض بأدنى صلة.

رابع عشر: بعد ذكر هذه الأدلة التي تقضي ببطلان ما نسب إلى الأزدي من تهم وأخبار شنيعة، وتقرّر بما لا يدع مجالاً للشك براءته منها، بالإضافة إلى ما تقرر من علو مكانته ومنزلته بين العلماء، فإن الباحث يجوّز إزاء هذه الطعون — على فرض التسليم بوجودها ووجود كتاب في مناقب علي منسوب إلى الأزدي — احتمالين:

الاحتمال الأول: أن يكون الأزدي رجلين لا رجلاً واحدًا، وهذا ليس ببعيد عن الواقع، فالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) هو أول من نقل أن الأزدي وضع حديثًا لابن

بويه وعنه نقل آخرون. وقد ذكر الذهبي في *الميزان* أن الخطيب ترجم لاثنين يسمّى كل واحد منهما «محمد بن الحسين الأزدي» والموجود الآن في *تاريخ بغداد* إنما هو واحد فقط، فيحتمل أن يكون النساخ دمجوا بين الترجمتين لوجود التطابق التام في الاسمين، أو حصل بينهما ما يعرف بالسّقط والتداخل. وقول الذهبي في وجود الترجمتين في التاريخ يؤخذ بعين الاعتبار لأنه قام باختصار هذا التاريخ، كما عمل منتخبًا من ذيل ابن النجّار عليه [٤٧، مج١، ص ص ٢٣٣، ٢٦٤].

وقد تبع الذهبي في ذكر اثنين يسمى كل منهما «محمد بن الحسين الأزدي» كل من ابن حجر في *اللسان* ورضا كحالة في *معجم المؤلفين*، والزركلي في *الأعلام*. وصنيع كل منهم يشعر أنهم يفرقون بين هاتين الترجمتين، إلا أنه حصل عندهم بعض التداخل في معلومات كل ترجمة نظرًا لوجود التطابق في الاسمين. فيحتمل أن يكون بعض المؤلفين قد جعلوهما شخصًا واحدًا في حين حاول الآخرون الإبقاء على التفرقة بينهما لكن مع حصول اللبس والتداخل بين مادتي الترجمتين، وهذا واضح حتى في ذكرهم لوفاة الأزدي، فقد قال بعضهم: إنه توفي سنة ٣٦٨هـ، وقال آخرون: سنة ٣٧٤هـ. فمن فرّق بين الترجمتين جعل لكل منهما تاريخًا من هذين التاريخين، ومن جمع بينهما في ترجمة واحدة اعتبر ذلك اختلافًا في تاريخ الوفاة.

والذي يبدو — والله أعلم — أن الذين فرقوا بين الرجلين لم يسلموا من التداخل في المعلومات المذكورة في كل منهما، والذين جعلوهما رجلاً واحدًا وقعوا في التلفيق، وهذا يحصل أحيانًا، فقد يجعل الرجل الواحد رجلين أو أكثر أو العكس. وعلى سبيل المثال فقد ذكر البغدادي أن من مؤلفات الحافظ محمد بن الحسين الأزدي «شرح الشهاب للقضاعي» [٤٨، مج٢، ص٥٠] وتابعه على هذا آخرون ممن جاءوا بعده، وهو خطأ بيّن لأن القضاعي متأخر عن الأزدي (موضوع الدراسة) ولا يمكن حمل هذا — على فرض التسليم بصحته — إلا أن يكون هذا المؤلف أزديًا آخر وقد يكون ثالثًا. والله أعلم.

فإذا كان ذلك كذلك فاحتمال تعدد هذه الشخصية له وجاهته ويكون ـ حينئذ ـ المتهم بمثل هذه البلايا والطامات إنما هو غير الحافظ الناقد المشهور بتشدده (موضوع الدراسة) والله أعلم.

والاحتمال الآخر: هو أنه لا يستبعد أن يكون أحد المغرضين ممن يتربصون بأهل السنة والجماعة — وما أكثرهم في تلك الأزمنة — قد وضع مثل هذه الطامات وانتحلها ثم ألصقها ظلمًا وعدوانًا بهذا الحافظ الناقد بعد وفاته بفترة ليضمن رواجها، وهو احتمال — أيضًا — له وجاهته مع اعتبار واستحضار كل ما تقدم. والله أعلم.

ثانيا: ما يتعلق بتليينه ونكارة أحاديثه من أقوال

١ ـ ذكر الخطيب عن أبي النجيب عبدالغفار الأرموي أنه قال: رأيت أهل الموصل يوهنون أبا الفتح الأزدي جدًّا ولا يعدونه شيئًا [٨، مج٢، ص٢٤٤].

٢ ـ وقال الخطيب: سألت أبا بكر البرقاني عن أبي الفتح الأزدي فأشار إلى أنه كان ضعيفًا، وقال: رأيته في جامع المدينة، وأصحاب الحديث لا يرفعون به رأسًا ويتجنبونه [٨، مج٢، ص٢٤٤].

٣ ـ وقال الخطيب أيضًا: في حديثه غرائب ومناكير، وكان حافظًا [٨، مج٢، ص٢٤٤].

٤ ـ وقال ابن الجوزي: كان حافظًا، ولكن في حديثه مناكير، وكانوا يضعفونه [١٥، مج٢، ج٣، ص٥٣].

٥ ـ وقال ابن الجوزي أيضًا في معرض الرد على الخطيب — وقد نقل الأزدي في مهنًا بن يحيى بأنه منكر الحديث — وهو يعلم — يعني الخطيب — أن الأزدي مطعون فيه عند الكل [٢٤، مج٨، ص٢٦٨].

٦ ـ وقال الذهبي: جرح — يعني الأزدي — خلقًا بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه [٢٦، مج١، ص٥].

٧ ـ وقال الذهبي: الحافظ أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلي لينّ [٢٨، ص ١١٦].

٨ ـ وقال الذهبي في ترجمة الحارث بن محمد بن أبي أسامة — وقد ضعّفه الأزدي — وهذه مجازفة ليت الأزدي عرف ضعف نفسه [١٣، مج١٣، ص٣٨٩].

٩ ـ وقال الذهبي أيضا في ترجمة السري بن يحيى: وقال أبو الفتح الأزدي حديثه منكر، فآذى أبو الفتح نفسه، وقد وقف أبو عمر بن عبدالبر على قوله هذا فغضب أبو عمر وكتب بإزائه: السري بن يحيى أوثق من مؤلف الكتاب — يعني الأزدي — مائة مرة [٢٦، مج٢، ص١١٨].

١٠ـ وقال الزيلعي في ترجمة سعد بن سمعان — وقد وثّقه النسائي وضعّفه الأزدي — فإن الأزدي متكلم فيه، والنسائي أعلم منه [٤٩، مج١، ص٣٣٦].

١١ـ وقد صرّح ابن حجر في غير موضع من هدي الساري بتضعيفه كما في ترجمة أحمد بن شبيب، وترجمة خثيم بن عراك [٣٥، ص ص ٣٨٦، ٤٠٠].

مناقشة هذه الأقوال وتوجيهها

أولًا: إن هذه الأقـوال متقاربة إلى حد ما وبعضها مبني على بعض في كثير منها، فالخطيب هو أول من نقل أقوال العلماء في الأزدي من تعديل وتجريح وصنيعه في كتابه يقتضي ترجيح تليينه عنده بدليل أنه ختم ترجمته بأقوال منها ما ذكره عن أبي بكر البرقاني، أنه أشار إلى أنه كان ضعيفًا ورأى أصحاب الحديث لا يرفعون به رأسًا ويتجنبونه.

وقد أوضح الخطيب منهجه في التاريخ إذ قال: «كلما ذكرت في التاريخ رجلًا اختلفت فيه أقاويل الناس في الجرح والتعديل فالتعويل على ما أخرت وختمت به الترجمة» [١٣، مج١٨، ص٢٧٨؛ ١٠، مج٣، ص١١٣٩]. ولـذا قال الخطيب في الأزدي بعد ذكر الأقوال فيه: «في حديثه غرائب ومناكير وكان حافظًا.» وعن الخطيب نقل كل من جاء بعده أو بنى على ما جاء عنده فقال نحو قوله.

ثانيًا: قال الخطيب بعد أن ذكر الأقوال في الأزدي: في حديثه غرائب ومناكير، بيد أنـه لم يذكر — هو أو غيره — شيئًا مما استنكر عليه سوى ما ذكر مما أُتِهم به الأزدي في العـدالـة، ولا يبعد — والحالة هذه — أن يكون المراد بالغرائب والمناكير هو ما اتهم به

الأزدي من وضع ونحوه مما سبق ذكره، لأنهم كثيراً ما يطلقون «المنكر» ويريدون به الحديث الموضوع. وإذا كان ذلك كذلك فالقضية حينئذ منتهية على ما مرّ ذكره ومناقشته في العدالة.

ثالثًا: إن قول البرقاني وكذا صنيعه يحتمل أن يكون هذا التصرف منه ناتجًا عن انطباع وفهم شخصي، وهذا التصرف — مع فرض التسليم بصحة الخبر — يحتمل أنهم لم يرفعوا به رأسًا لمعنىً آخر غير المعنى الذي فهم، وهذا المعنى قد يكون مما يجرح الإنسان به وقد لا يكون إذ الناس يختلفون في تقدير هذا.

كما أن إشارة أبي بكر البرقاني بتضعيف الأزدي — مع التسليم لأبي بكر الخطيب بالحفظ والفهم والمعرفة — أمر غير صريح وهو مما يختلف الناس في تقديره وفهمه أيضًا.

وثمة شيء آخر يجدر ذكره هنا، وهو أن البرقاني ومن ذكر عنهم الخبر من معاصريه من أهل الحديث هم معاصرون للأزدي، ولا يبعد أن يكون مثل هذا الخبر المتضمن للجرح المبهم هو من قبيل ما يحصل — أحيانًا بين المتعاصرين — والمعاصرة قد تفضي إلى المنافرة والجفوة — من مثل هذه الأقوال بعضهم في بعض مما لا يعوّل عليه أهل الجرح والتعديل ولا يعتدون به.

رابعًا: إن ما عوّل عليه أبو بكر الخطيب مما نقله عن أبي بكر البرقاني، وغيره من أقوال في الأزدي — مع التسليم بصحته — لا يعتبر جرحًا صريحًا بل هو جرح مبهم، والجرح المبهم لا يعتد به كثير من العلماء مع وجود ما يعارضه، ويظهر كون ما قيل في الأزدي هنا جرحًا مبهمًا، وأن الجرح المبهم لا يعتد به مع وجود ما يعارضه من خلال النظر لترجمة كل من سعيد بن سليمان الواسطي [٣٥، ص ٤٠٥]، وعبدالأعلى بن عبدالأعلى البصري [٣٥، ص ٤١٦]، ومحمد بن بشار البصري [٣٥، ص ٤٣٧]، والمنهال بن عمرو الأسدي [٣٥، ص ص ٤٤٥-٤٤٦]، ويزيد بن أبي مريم الدمشقي [٣٥، ص ٤٥٣]. فقد جاء في هذه التراجم مثل ما قيل في الأزدي هنا من ألفاظ وأكد الحافظ ابن حجر أن مثل هذا يعتبر جرحًا مبهمًا وأن هذا الجرح لا يُعتدُّ به.

خامسًا: إن هذه الأقوال، بالإضافة إلى أنها من الجرح المبهم، لا تفيد في جملتها أكثر من الغمز البسيط أو التليين الهين. وقد ذكر الحافظ العراقي أكثر هذه الألفاظ ضمن ما ذكره من ألفاظ المرتبة الخامسة، وذكر كلمة «ضعيف» في المرتبة الرابعة. وقال بعد انتهائه من ذكر ألفاظ هاتين المرتبتين: وكل من ذكر فيه ذلك فإنه يخرج حديثه للاعتبار، ثم قال: وسأل حمزة السهمي الدارقطني أيش تريد إذا قلت: فلان لينّ؟ قال: لا يكون ساقطًا متروك الحديث ولكن مجروحًا بشيء لا يسقط عن العدالة [٥٠، مج١، ج٢، ص ص ١٢-١٣؛ ٥١، مج١، ص ٣٤٦].

فهذه الألفاظ المذكورة في الأزدي — عدا لفظ ابن حجر — ضعيف — هي أدنى مراتب التجريح فيما قرب من التعديل، وقول ابن حجر وإن كان يليها إلا أنه لا يطرح حديث من قيل فيه ذلك مطلقًا [٥٢، ص ٢٥١].

وقول الخطيب «في حديثه غرائب ومناكير» الذي عوّل عليه كثير ممن جاء بعده — مع فرض التسليم بوجود هذه الغرائب والمناكير — لا يفيد التضعيف، ولا يقتضي بمجرده ترك رواية من قيل في حقه حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه «منكر الحديث،» لأن «منكر الحديث» وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، ومصطلح «في حديثه مناكير» لا يقتضي الديمومة ولا الجرح المطلق، بل غاية ما يفيده هو رواية الرجل لبعض المناكير القليلة فحسب. ولهذا فقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة، وهو ممن اتفق عليه الشيخان وإليه المرجع في حديث «إنما الأعمال بالنيات» الذي أخرجه البخاري «بدء الوحي» [٥٣، مج١، ص ٨]، ومسلم «الإمارة» [٥٤، مج٣، ص ١٥١٥].

وقد اعتبر الحافظ الذهبي رواية الراوي لأحاديث من الأفراد المنكرة غمزًا وتليينًا لحديثه [٥٥، ٧٨].

وقال الذهبي أيضًا: ما كل من روى المناكير يضعف [٢٦، مج١، ص ١١٨]. وقال أيضًا — وقد قال الأزدي في معمر بن سليمان الرقي: في حديثه مناكير — ما التفت إلى غمز الأزدي [٢٦، مج٤، ص ١٥٦].

وقال ابن حجر في معمر السابق: أخطأ الأزدي في تليينه [٤٢، ص ٥٤١].

وهكذا فقد اعتبر الذهبي وابن حجر هذا المصطلح «في حديثه مناكير» ونحوه غمزًا أو تليينًا. وبناء عليه فغاية ما تفيده الأقوال السابقة في الأزدي — على فرض التسليم بها — التليين الهين فحسب. والله أعلم.

سادسًا: إن هذه الأقوال المشعرة بتليين الأزدي وتضعيفه من أمثال أقوال ابن عبدالبر والذهبي وابن حجر وغيرها ليست على إطلاقها، ولم تخرج مخرج الغالب في التضعيف المستقر، بل هي مقولة في حالات خاصة ولها ظروف وملابسات معينة. فمن خلال تتبعها تبين أنها قيلت في معرض النقاش لأقوال الأزدي في تضعيفه لبعض الثقات الذين روى لهم الأئمة أصحاب الأصول، وخاصة من روى له البخاري منهم في صحيحه. ولا يخفى ما يحصل أحيانًا في معرض المناقشة لمثل هذه الأقوال من حدة ومغاضبة فتحمل مثل هذه الألفاظ على هذا الأمر.

وصدور مثل هذه الألفاظ في معرض النقاش والرد يحصل كثيراً، فهذا الذهبي يقول في ابن معين الحافظ الناقد الشهير — وقد تكلم في الشافعي —: قد آذى ابن معين نفسه بذلك، ولم يلتفت الناس إلى كلامه في الشافعي، ولا إلى كلامه في جماعة من الأثبات [٥٦، ص ٤٩].

وقال الذهبي: ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه [٢٦، مج ١، ص٢٧٤]، ووصفه أيضًا بالخسّاف المتهوّر [٢٦، مج ٤، ص٨].

وقال الذهبي في ترجمة علي بن عبدالله بن جعفر — وقد ضعّفه العقيلي — أفما لك عقل يا عقيلي. أتدري فيمن تتكلم؟! وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذبّ عنهم ولنزيّف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات [٢٦، مج٣، ص ١٤٠].

وذكر الشيخ التهانوي أن من الأسباب التي يمكن أن تمنع من قبول جرح الجارح، وإن كان من الأئمة المشاهير، أن يكون الجارح نفسه مجروحًا، ودلّل على هذا بالحافظ أبي الفتح الأزدي، ولم يذكر من جرحه سوى قوله: إن في لسانه رهقًا وإنه مسرف في الجرح [٥٢، ص ١٧٦].

فمن خلال هذه الأمثلة يمكن حمل ما قيل في الأزدي على أمر مخصوص، لا على أنه خرج مخرج الغالب في الطعن أو التضعيف المطلق المستقر. والله أعلم.

سابعًا: إن هذه الأقوال في التليين معارضة بما يقابلها إمّا قالاً وإما حالاً، فقد تقدم ما تقرر حول توثيق الأزدي وبيان منزلته، وتعويل العلماء على أقواله وأحكامه في الرجال.

ثم إن الذهبي — وهو ممن ليّن الأزدي وقسا عليه عند المخالفة حتى أنه قال: ليت الأزدي عرف ضعف نفسه كما تقدم — قد أثنى عليه ووصفه بما وصفه به من علم وبراعة وحفظ واعتمده وعوّل على أقواله وأحكامه بل إنه قال فيه: وهّاه جماعة بلا مستند طائل [١٠، مج٣، ص٩٦٧]. ومقولته هذه تشعر أنه قد تتبع أقوال من سبقه فيه — وهو من أهل الاستقراء التام — فوجد أنها لا يعتد بها ولا يعتمد عليها في تليينه، بل إن قوله هذا يعتبر بمثابة التوثيق المفسّر، فيكون حينئذ مقدّمًا على الجرح المبهم، وهو المعتمد من أقواله في أبي الفتح الأزدي، ويحمل التليين في أقواله وأقوال غيره — على فرض التسليم به — على أمر مخصوص، يؤيد هذا ما قاله ابن حجر في ترجمة هدبة بن خالد القيسي إذ قال: قرأت بخط الذهبي: قوّاه النسائي وضعّفه أخرى. قلت: القائل ابن حجر: لعله ضعّفه في شيء مخصوص [٣٥، ص ٤٤٧].

وقال التهانوي: إذا اختلف قول الناقد في رجل فضعّفه مرة وقوّاه أخرى فالذي يدل عليه صنيع الحافظ — يعني ابن حجر — أن الترجيح للتعديل، ويحمل الجرح على شيء بعينه [٥٢، ص ٤٣٠].

وقال أيضا: لو قال المعدّل: إن فلانًا ثقة، وقد ظلم من تكلم فيه أو قال: تكلم فيه بعضهم بلا حجة، ونحو ذلك، يقدم التعديل أيضا فإنه في حكم المفسّر لاشعاره بمعرفة المعدّل بأقوال الجارحين وعدم تأثيرها، عنده، وكون ذلك من التعديل المفسّر يظهر من تتبع كلامهم [٥٢، ص ١٧٥].

وقال السيوطي — وقد ذكر قول النووي: إذا اجتمع فيه — يعني الراوي — جرح وتعديل فالجرح مقدم — قال السيوطي: وقيّد الفقهاء ذلك بما إذا لم يقل المعدل: عرفت السبب الذي ذكره الجارح ولكنه تاب وحسنت حاله فإنه حينئذ يقدّم المعدّل [٥١، مج ١، ص ٣٠٩].

ثم إن الحافظ ابن حجر هو من أكثرهم قسوة على الأزدي في المعارضة والرد على أحكامه في تضعيف الثقات، على الرغم من تعويله كثيرًا على أقواله كما تقدم، فقد نسبه إلى الضعف في مواطن من كتابي *التهذيب* ومقدمة فتح الباري *هدي الساري* في حين أنه تحفظ تمامًا في كتاب *تقريب التهذيب*، فلم يقل ولو في موطن واحد فيه إن الأزدي «ضعيف» أو «ليّن»، أو «متكلم فيه» أو نحوه.

فلعل الحافظ ابن حجر عدل مؤخرًا عن مثل هذه الألفاظ المشعرة بالتليين أو التضعيف، خاصة إذا عرفنا أن التقريب هو خلاصة ما ذكره ابن حجر من أقوال في الرجال مما كان على شرطه فيه، وقد بقي الحافظ يعمل يده فيه إلى عام ٨٥٠هـ، أي قبل وفاته بسنتين على ما أكده محقق الكتاب محمد عوامه [٤٢، ص ٣٦].

ثامنًا: مما سبق يتبين أن الحافظ الأزدي وإن كان المرجح توثيقه وقبوله بشكل عام، إلا أنه في الوقت نفسه لا يستحسن إهمال أقوال الجارحين وإسقاطها بالجملة، خاصة وأن بعض القائلين بها هم ممن لا يُتهمون في شيء مما ذكروه، كما أنهم ليسوا ممن يُطالبون ببيان جرحهم وتفسيره لما هم عليه من حفظ وإتقان، ومعرفة تامة بالرجال وأحوالهم، كما أن عدم إهمال هذه الأقوال ليس معناه الأخذ بها واعتبارها على الإطلاق جرحًا مستقرًا فيمن قيلت فيه.

فالأزدي قد أُخذ عليه بعض مالا يضعف لأجله فهو لا يبقى كمن لم يغمز بشيء من أمثاله من الحفاظ، الأمر الذي جعلهم يقولون فيه ما قالوا فيحمل التليين فيه — والحالة هذه — على أمر معين مخصوص لا على الإطلاق، ويبقى أمره فيما عدا ذلك مقبولاً وهذا هو المتجه وهو الأحوط والأحكم والأسلم في شأنه، وإلا فلو فتح هذا الباب وأُخذ بتقديم الجرح على إطلاقه فيه وفي أمثاله لما سلم أحد من علماء الأمة وحفاظها، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون.

ولهذا فقد قال الذهبي في ترجمة علي بن عبدالله بن جعفر — وقد ذكره العقيلي في ضعفائه —: وأنا أشتهي أن تعرّفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه؟ [٢٦، مج٣، ص ١٤٠].

وقال أيضًا في الترجمة نفسها: ما كل أحد له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصومًا من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيرًا من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم، أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم. اهـ.

على أنه سيأتي — إن شاء الله تعالى — ما يؤيد هذا المصار إليه فيما تبقّى من البحث.

ثالثًا: ما يتعلق بأقوال الأزدي من طعون ومؤاخذات

الحافظ الأزدي على الرغم من أنه — ومن خلال تتبع أقواله في الرجال — يتردد أحيانًا في الرجل أو يتوقف فيه تمامًا إذا لم يتبين له أمره إذ قال مثلاً: جنادة بن مسلم أخاف ألا يكون ضعيفًا وعنده عجائب [٤١، مج٢، ص ١١٧]، وقال: داود بن جبير لا أعرفه أنا بجرح ولا عدالة، والذي ذكره أعلم به [٢١، مج٢، ص ٤١٧]، وقال في صالح بن عبيدالله الأزدري: في القلب منه شيء [٢٦، مج٢، ص ٣٩٨؛ ٢١، مج٥، ص ١٧٥]، ومثل هذا قال في عمر بن محمد المنكدر وتعقّبه الذهبي قائلاً: احتج به مسلم فليسكن قلبك [٢٦، مج٣، ص ٢٢٢]، وقال في ترجمة خزيمة بن معمر — وقد تردّد فيه

بعض الشيء — وهذا وغيره نرده إلى عالم الغيب والشهادة الذي يعلم ما يكون وما لا يكون، فإن علمنا في هذا وغيره يقصر عند علم خالقنا عز وجل [٢٧، ص ٨٤]. فعلى رغم هذا التردد إلا أنه سلك في جرحه — بشكل عام — مسلك الإسراف والتشدد، الأمر الذي جعلهم يسجلون عليه بعض المؤاخذات، ويلومونه لأجلها لومًا شديدًا في بعض الأحيان.

ومن هذه المؤاخذات ما أشار إليه الذهبي إذ قال: عليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذات فإنه ضعّف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثّقهم [١٣، مج١٦، ص ٣٤٨].

وقال في موضع آخر: أبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرّح خلقًا بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه [٢٦، مج١، ص ٥].

وقال أيضًا: جمع وصنّف، وله كتاب كبير في الجرح والضعفاء، عليه فيه مؤاخذات [٢٦، مج٣، ص ٣٢٥].

وقال أيضًا: إن في لسانه في الجرح رهقًا [٢٦، مج١، ص ٦١].

وبالنظر إلى هذه المؤاخذات وما أفرزته من أقوال للعلماء في الأزدي يتبين أن من أبرز هذه المؤاخذات هو تضعيفه لبعض الثقات بلا مستند أو حجة، مما تسبب برميه بالخطأ والشذوذ، بل وأكثر من هذا فقد صرح الذهبي غير مرة أن الأزدي لا يلتفت إلى قوله في تضعيف الثقات [٢٦، مج١، ص ٥٦٨].

وكذا فعل ابن حجر إذ أشار في غير موضع إلى أنه غير معتمد في تضعيف الثقات [٣٥، ص ص ٣٨٦، ٤٠٠]. وقال ابن حجر أيضًا: في ترجمة بهز بن أسد: اعتمده الأئمة ولا يعتمد على الأزدي [٤١، مج١، ص ٤٩٧؛ ٣٥، ص ٣٩٣]، وقال في ترجمة الحكم بن هشام: الأزدي ليس بعمدة [٤١، مج٢، ص ٤٤٣]، وقال في ترجمة داود بن عبدالرحمن العطار: والأزدي قررنا أنه لا يُعتَد به [٤١، مج٣، ص ١٩٢؛ ٣٥،

ص ص ٤١٠، ٤٦١]، وفي ترجمة موسى بن المسيب الثقفي: لا يُلتفَت إلى الأزدي في تضعيفه [٤١، مج١٠، ص ٣٧٢] وفي ترجمة إسرائيل بن موسى البصري — وقد وثقه جماعة من العلماء —: وقال الأزدي وحده فيه لين [٤١، مج١، ص ٢٦١]، وقال ابن حجر أيضًا: وثّقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم، وقال أبو الفتح: فيه لين، والأزدي لا يعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف [٣٥، ص ٣٨٩]. وقال في ترجمة صالح بن قدامة — وقد ذكر من وثّقه —: وقال الأزدي: فيه لين، وقول الأزدي لا عبرة به إذا انفرد [٤١، مج٤، ص ٣٩٨].

مناقشة هذه الطعون والمؤاخذات وتوجيهها

بعد دراسة هذه الأقوال والمؤاخذات في ضوء المناسبات التي قيلت فيها والملابسات والقرائن التي تعين على فهمها وتحديدها يتبين مايلي:

أولًا: إن مخالفات الحافظ الأزدي التي أدت إلى إفراز مثل هذه الطعون والمؤاخذات محدودة وقليلة جدًّا بالنسبة إلى مجموع أقواله في الرجال، إذ أنّ هذا البحث قام على دراسة ١٠٨٠ قولًا للحافظ الأزدي في الرجال خاصة، خولف وانتقد فقط في ٦٠ قولًا منها، كان منفردًا بـ ٢٦ قولًا منها، ووافقه آخرون في باقيها وهي على كلٍّ نسبة قليلة ومحتملة بالنظر إلى مجموع هذه الأقوال.

ثانيًا: إن المواطن التي خولف فيها الأزدي — مع قلتها واحتمالها — ليست جميعها محل تسليم للمنتقدين، بل قد يكون الأزدي محقًا في بعض ما خولف فيه، فيكون تشنيعهم عليه في هذه المواطن — والحالة هذه — في غير محله. فعلى سبيل المثال: ما ذكره الخطيب في ترجمة محمد بن عبدالله بن علاثة إذ قال: قال أبو الفتح الأزدي: هو عندي واهي الحديث لا يحل كتب حديثه عن الأوزاعي، وقال البخاري: روى عنه وكيع، في حفظه نظر. قال أبو الفتح: ولسنا نقع بهذا من البخاري، محمد بن علاثة حديثه يدل على كذبه، وكان أحد العضل [٥] في التزيد عن الأوزاعي.

٥ قد ذكر ابن حجر هذا القول للأزدي وغيره، وبيّن المراد بهذا المصطلح كما في النكت على ابن الصلاح [٥٧، مج٢، ص٥٧٩]، وانظر ابن منظور [٥٨، مج١١، ص٤٥٢].

قال الخطيب: قد أفرط أبو الفتح في الميل على ابن علاثة وأحسبه وقعت إليه روايات لعمرو بن الحصين عن ابن علاثة فنسبه إلى الكذب لأجلها. وأما ابن علاثة فقد وصفه يحيى بن معين بالثقة، ولم أحفظ لأحد من الأئمة فيه خلاف ما وصفه به ابن معين [٨، مج٥، ص ٣٩٠].

قلت: قال الذهبي بعد أن ذكر قول الخطيب: فأنت — يعني الخطيب — قد رويت قول البخاري في حفظه نظر. وقال أبو حاتم: لا يحتج به [٢٦، مج٣، ص ٥٩٤].

وزاد ابن حجر فقال: قال الدارقطني: عمرو بن الحصين وابن علاثة جميعًا متروكان وقال ابن حبان: كان يروي الموضوعات عن الثقات لا يحل ذكره إلا على جهة القدح فيه، وقال الحاكم: يروي أحاديث موضوعة. وقال مرة: ذاهب الحديث، له مناكير عن الأوزاعي وعن أئمة المسلمين [٤١، مج٩، ص ٢٦٩].

وقد جاء في ترجمة الحارث بن سريج النقال عند الذهبي: تضعيف كل من ابن معين، والنسائي، وموسى بن هارون وابن عدي له، وأما الأزدي فقد خالفهم وقوّاه ووصف الذهبي الأزدي لذلك بالجهل [٢٦، مج١، ص ٤٣٣].

وتبين أن سبب جرح الحارث بن سريج هذا — كما ذكر الحافظ ابن حجر — حكاية وقع فيها تصحيف عند الذهبي، حيث إنه حذف بعض الكلام وصحّف بعضه، وقد نوّه الحافظ ابن حجر بحفظ الحارث هذا وقال: ذكره ابن حبان في الثقات وقال أيضًا: فما انفرد الأزدي بتقويته، لاسيما وقد قال إبراهيم بن الجنيد: سألت يحيى بن معين عنه وعن أحمد بن إبراهيم الموصلي فقال: ثقتان صدوقان. وقال ابن معين مرة: ما هو من أهل الكذب [٢١، مج٢، ص ١٥٠؛ ٥٩، ص ٣٠١].

فمثل تشنيع الخطيب والذهبي على الأزدي هنا في غير محله وغير قادح في الأزدي، كما هو واضح في المثالين السابقين. والله أعلم.

ثالثًا: من خلال دراسة أقوال الأزدي في الرجال بشكل عام، وما انتقد عليه منها بشكل خاص يتبين أن من هذه الانتقادات ما يرجع إلى منهجه في الجرح ومقاييسه في التضعيف، والعلماء يختلفون في هذا فلكلٍ منهم منهجه ومقاييسه فما يراه البعض جارحًا قد لا يراه غيره والعكس.

والأزدي وصفه غير واحد كما سبق بالإسراف في الجرح والتسرع فيه، ومما لوحظ على الأزدي في منهجه ومقاييسه مايلي:

١ ـ حدة عبارته وقسوته في ألفاظه، فقد لا يكتفي بلفظ واحد في الرجل بل يجمع أحيانًا بين ثلاثة ألفاظ أو أكثر في جرحه للرجل، كما في ترجمة كل من حفص بن عمر بن أبي الزبير [١٥، مج١، ص ٢٢٤]، وسيف بن أبي المغيرة [٢٦، مج٢، ص ٢٥٨؛ ٢١، مج٣، ص ١٣٣]، ومبارك بن حسان [١٥، مج٢، ج٣، ص ٣٢]، وأبي يوسف الأعشى [١٥، مج٢، ج٣، ص ٢١٥].

٢ ـ تشدده في أمر البدع بشكل عام فالبدعة عنده مما يجرح به الإنسان وقد يدخل الرجل في كتابه *الضعفاء* لأجل البدعة فقط [٤١، مج١، ص ٤٠٢]، بل قد يحكم على الرجل أحيانًا بالكفر لأجل البدعة [١٥، مج٢، ج٣، ص ١٨٢]. وقد سبق في مناقشة العدالة مافيه الكفاية.

٣ ـ لا يُعنى غالبًا بتفسير الجرح، ولو فسّر جرحه الذي خالف فيه غيره فيما يخص الثقات لكان أسلم، ولهذا فقد كان أكثر عباراتهم في الرد عليه عند المخالفة: «ضعفه بلا مستند،» أو «بلا حجة.» وقال الأزدي في العلاء بن المسيب: في حديثه نظر، فتعقبه النباتي قائلاً: كان يجب أن يذكر ما فيه النظر [٤١، مج٨، ص ١٩٢]. وقال في عثمان بن أبي شيبة: فيه لين ونظر، فقال الحافظ ابن حجر: وهذا جرح غير مفسّر لا يقدح فيمن ثبتت عدالته [٤١، مج٩، ص ١٦٢].

٤ ـ قد يضعف الأزدي الرجل ويدخله في الضعفاء لأجل حديث أو أحاديث قليلة استنكرت عليه في حين لا يرى آخرون أن هذا مما يستوجب الحكم عليه بالضعف، مما هو موضح في تراجم كثيرة منها: أحمد بن شبيب الحبطي [٤١، مج١، ص ٣٦]، وإسحاق بن إبراهيم الفراديسي [٤١، مج١، ص ٢١٩]، وإسماعيل بن عبدالله الأزدي [٢٦، مج١،

ص ٢٣٥ ؛ ٤١ ، مج ١ ، ص ٣٠٧]، ومهنّا بن يحيى [٢٦ ، مج ٤ ، ص ١٩٧ ؛ ٢١ ، مج ٦ ، ص ١٠٨ ؛ ٣٧ ، مج ١ ، ص ٤٨٧ ؛ ٢٤ ، مج ٨ ، ص ٢٦٨]، وقال في جنادة بن سلم: منكر الحديث، أخاف ألا يكون ضعيفًا وعنده عجائب [٤١ ، مج ٢ ، ص ١١٧].

٥ ـ قد يذكر الرجل في الضعفاء وهو من الثقات لأجل تفرده بحديث أو روايته مالا يتابع عليه كما ذكر غير واحد، ومن أمثلته: إبراهيم بن مهدي المصّيصي [٤١ ، مج ١ ، ص ١٦٩]، وأيوب بن سليمان المدني [٢٦ ، مج ١ ، ص ٢٨٧ ؛ ٤١ ، مج ١ ، ص ٤٠٤]، والحسين بن عياش الباجدائي [٤١ ، مج ٢ ، ص ٣٦٢]، وحوشب بن عقيل [٢٣ ، مج ١ ، ص ٢٩٢ ؛ ٤١ ، مج ٣ ، ص ٦٥].

٦ ـ بل قد يذكر الرجل في الضعفاء ساكتًا عليه لا يذكر فيه شيئًا، مثل زكريا بن يحيى المروزي فقد قال الذهبي: ما نطق — يعني الأزدي — فيه بشيء [٢٦ ، مج ٢ ، ص ٧٦]، وعبدالواحد بن عثمان الموصلي فقد قال النباتي: لم يقل الأزدي فيه ولا في حديثه شيئًا [٢١ ، مج ٤ ، ص ٨١].

رابعًا: إن هذه المؤاخذات والمخالفات التي انتقد الأزدي لأجلها — مع قلتها — منها أيضًا ما يعذر الأزدي فيه، وذلك على النحو التالي:

١ ـ إن بعض هذه الأقوال في تضعيف الرجال ذكرها عن آخرين فالعهدة في هذا على من نقل عنه لا عليه كالحال في ترجمة حماد بن أسامة أبي أسامة الذي نقل الأزدي فيه كلام سفيان بن وكيع ، فظنَّ الذهبي أن الأزدي نقل قول سفيان الثوري فأخذ يتعجب الذهبي ويقول هذا كلام باطل، ثم شنّع أيضًا ابن حجر على الأزدي ووسمه بالشذوذ، وقال لا يعتدُّ به، في الوقت الذي صرّح فيه ابن حجر أنَّ الأزدي رواه عن وكيع بالإسناد [٢٦ ، مج ١ ، ص ٥٨٨ ؛ ٤١ ، مج ٣ ، ص ٢ ؛ ٣٥ ، ص ص ٣٩٩ ، ٤٦١].

وقال ابن حجر في عبدالواحد بن واصل السدوسي: ثقة تكلم فيه الأزدي بغير حجة. وما كان من الأزدي إلا أنه نقل كلام الإمام أحمد في الرجل وارتضاه [٤١ ، مج ٦ ، ص ٤٤٠ ؛ ٤٢ ، ص ٣٦٧].

٢ ـ كما أن من هذه الانتقادات ما كان منشؤه أصلاً الخطأ والوهم من الأزدي، وهذا لا يسلم منه أحد، وهو مما يعذر الإنسان فيه إذا كان محتملاً. ومن أمثلة ذلك: ما قاله ابن

حجر في ترجمة إسحاق بن عبدالرحمن الشامي إذ قال: ضعّفه الأزدي واهما [٢١، مج١، ص٣٦٦]. وقال ابن حجر أيضًا: إن الأزدي غلط في تضعيف بشير بن طلحة، وبيّن ابن حجر وجه الغلط والوهم [٢١، مج٢، ص ١٣٣].

وقد شنّع كل من ابن عبدالبر والذهبي وابن حجر على الأزدي لذكره عبدالحميد بن أبي أويس في *الضعفاء* وقوله فيه: كان يضع الحديث، لكن قال ابن حجر: ما أظنُّه ظنّ إلا أنه غيره، فإنه إنما أطلق ذلك في أبي بكر الأعشى وهو هو [٤١، مج٦، ص١١٨]. وقال ابن حجر أيضا: قال الأزدي في *ضعفائه*: أبو بكر الأعشى يضع الحديث، فكأنه ظنّ أنه آخر غير هذا، وقد بالغ ابن عبدالبر في الرد على الأزدي فقال: هذا رجم بالظن الفاسد وكذب محض [٣٥، ص٤١٦]. فمثل هذا التشنيع الذي يكون منشؤه الخطأ والوهم غير الفاحش لا يضرّ وهو مما يعذر الإنسان فيه، والله أعلم.

خامسًا: من ألفاظهم في أبي الفتح الأزدي بسبب مخالفاته وتضعيفه الثقات: لا يقبل قوله فيمن وثّق، وهذا ليس خاصًا بأبي الفتح الأزدي بل نصّ العلماء على أن من كان فيه تشدد وعنت في الجرح من أمثال أبي حاتم والنسائي وابن معين وابن القطّان ويحيى القطّان وابن حبّان وغيرهم، فهؤلاء إذا ضعّف الواحد منهم رجلًا ممن ثبتت عدالته واستقرّت فلا يلتفت إلى جرحه إلا إذا فسّر جرحه وبيّنه. ولذا فقد قال السّخاوي: لا يكفي قول ابن معين — مثلًا — في الرجل: هو ضعيف من غير بيان لسبب ضعفه ثم يجيء البخاري وغيره يوثقه [٦٠، ص١٣٢؛ ٦١، ص ٢٧٤].

ولهذا قال أحمد شاكر: «والأزدي يغلو في التضعيف دون بيّنة فلا يؤخذ بقوله إلاّ أن يبين [٦٢، مج٥، ص٢٢]. وهذا القول من أحمد شاكر كان في معرض الرد على تضعيف الأزدي لرجل يرى هو تقويته وواضح أن طلب التبيين هنا إنما هو عند التعارض أو حيث يحتمل الأمر شكا فقط، لا على إطلاقه.

وهذا ما ذهب إليه المعلّمي اليماني حيث قال في معرض الرد على ابن الجوزي — وقد شنّع على الخطيب في قبوله كلام الأزدي في مهنّا بن يحيى مع توثيق الدارقطني — قال: إن

الأزدي ذكر متمسكه فلا يسوغ رد قوله إلا ببيان سقوط حجته [٣٧، مج١، ص ص ٤٨٨-٤٨٩].

وواضح من هذا أيضًا أن الأزدي إذا فسر وبيّن وذكر متمسَّكه لا يرد قوله حتى فيمن وثق إلا ببيان سقوط الحجة، ولكن إذا ضعَّف الثقات الذين ثبت واستقر في الأذهان توثيقهم بلا بيِّنة أو مستند فيكون كلامه حينئذ فيهم مرجوحًا، خاصة إذا كان من خالفه من أئمة الجرح والتعديل المشاهير. وهذا ما أشار إليه الزيلعي إذ قال في ترجمة سعيد بن سمعان الأنصاري — وقد وثَّقه النسائي وضعّفه الأزدي —: الأزدي متكلم فيه والنسائي أعلم منه [٤٩، مج١، ص٣٣٦]. وقال ابن حجر في ترجمة العلاء بن هارون الواسطي — وقد ضعّفه الأزدي —: وفعل الأزدي غير عمدة مع توثيق أبي زرعة [٤١، مج٨، ص ٢٩٣].

سادسًا: إن من ضمن هذه الطعون ما يفيد عدم الالتفات إلى الأزدي في تضعيفه، وأنه لا يعتمد عليه، أو لا يعتد به، أو ليس بعمدة أو لا يقبل قوله إذا خالف، أو إذا انفرد، هكذا على الإطلاق.

فهذه الألفاظ ونحوها وإن كانت خرجت مخرج العموم والإطلاق، إلا أنها قيلت في معرض لومه، وذكر شذوذه ومخالفاته في تضعيف الثقات، فهي خرجت على سبب معين فتقصر عليه، وهي أيضا مخصصة بأدلة وقرائن دالة على مراد المتكلمين بها فهي — والحالة هذه — وإن كانت عامة إلا أنها تحمل على تضعيف الثقات فقط لا على جميع الأحوال في الأقوال. وتبقى أقوال الأزدي فيما عدا هذا مقبولة معمولاً بها، ومن الأدلة على هذا، زيادة على ما ذكر:

١ ـ أن الألفاظ التي جاء فيها عدم قبول تفرده إنما هي مقولة في الثقات خاصة، أي في مقابلة تضعيف الأزدي بتوثيق غيره. فقد قال الذهبي في ترجمة إسرائيل بن موسى — بعد أن ذكر من وثّقه —: وشذَّ الأزدي فقال: فيه لين [٢٦، مج١، ص ٢٠٨]. وقد ذكر الحافظ ابن حجر أيضا من وثّقه ثم قال: وقال الأزدي وحده فيه لين [٤١، مج١، ص ٢٦١]. وقال الحافظ أيضا: وثقه — يعني إسرائيل — ابن معين وأبو حاتم والنسائي

وغيرهم وقال أبو الفتح الأزدي: فيه لين، والأزدي لا يعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف، وقال أيضًا: ضعّفه الأزدي بلا حجة [٣٥، ص ص ٣٨٩، ٤٦١].

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة صالح بن قدامة: وقال الأزدي فيه لين، وقول الأزدي لا عبرة به إذا انفرد [٤١، مج٤، ص ٣٩٨]، قلت: وقد ذكر الحافظ توثيق ابن حبان في صالح هذا، كما ذكر الذهبي تقوية النسائي له [٢٦، مج٢، ص ٢٩٩].

فدل هذا على أن الأزدي إنما انفرد هنا بالتضعيف مع وجود توثيق غيره في هاتين الترجمتين، لا أنه انفرد بالتضعيف بحيث لا يوجد في الرجل قول لأحد غيره مطلقًا، وهذا يؤيد ما سبق تأصيله في أن هذه الأقوال السابقة محمولة على أمر خاص ولا يراد بها العموم والإطلاق في عدم قبول قول الأزدي حال التفرد.

٢ ـ ومما يؤيد هذا أيضا أن الحافظ ابن حجر — وهو القائل فيما سبق: لا عبرة بقول الأزدي إذا انفرد، ونحوه — قال في ديباجة *اللسان*: «من جهل حاله، ولم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث أنه ضعيف أو متروك أو ساقط، أو لا يحتج به ونحو ذلك فإن القول قوله ولا نطالبه بتفسير ذلك — إذ لو فسّره فكان غير قادح لمنعنا جهالة حال ذلك الرجل من الاحتجاج به، كيف وقد ضعّف [٢١، مج١، ص ١٣].

وقال أيضا في نخبة *الفكر* وشرحه: إن التجريح المجمل المبهم يقبل في حق من خلا عن التعديل لأنه لما خلا عن التعديل صار في حيز المجهول، وإعمال قول المجرِّح أولى من إهماله في حق هذا المجهول، وأما في حق من وُثِّق وعُدِّل فلا يقبل الجرح المجمل [٦٣، ص ١٣٧].

وقال السبكي: إذا كان الجارح حَبْرًا من أحبار الأمة مبرءًا عن مظان التهمة، أو كان المجروح مشهورًا بالضعف، متروكًا بين النقاد فلا نتلَعْثم عند جرحه ولا نحوج الجارح إلى تفسير، بل طلب التفسير منه — والحالة هذه — طلب لغيبة لا حاجة لها [٦٤، ص ٢٥].

٣ ـ ومما يدل أيضًا على قبول قول الأزدي في حال التفرد فيما عدا من ثبتت عدالته واستقرت، وأن قوله فيهم يقبل من غير بيان وتفسير، هو أن الحافظ الذهبي وتبعه الحافظ ابن حجر — وهما ممن شنّعوا على الأزدي في جرحه — قد قبلا قوله وتفرده في كثير من الرواة، وفي غير كتاب من كتبهما. فقد ذكر الذهبي — على سبيل المثال — في كتاب *الميزان* قول الأزدي فيما يزيد على ٢٥٠ ترجمة مكتفيًا في كلّ منها بقوله وحده ولم يتعقبه، ومن أمثلة ذلك [٢٦، مج٢، ص ص ٣٧٠، ٥٩٢، ٦٧٧؛ مج٣، ص ٣٤٧؛ مج٤، ص ٢٨٩]، ترجمة كل من عباد بن علي، وعبدالرحمن بن مهران، وعبدالرحمن بن سعد، وعبدالواحد بن واصل، وخرمة بن يونس، وهاشم بن حبيب، على التوالي. كما ذكر الحافظ ابن حجر في *اللسان* ما يزيد على ما ذكره الذهبي، واكتفى بقوله وحده أيضا ومن أمثلة ذلك [٢١، مج١، ص ٣٩٣؛ مج٢، ص ٢٥٦؛ مج٦، ص ١٧٩]، ترجمة كل من إسماعيل بن أبي إسحاق، والحسن بن مخلد، وهارون بن شداد، على التوالي.

بل إن الذهبي ذكر في *الميزان* ٤٤ ترجمة، وذكر ابن حجر ٨٤ ترجمة، أي بزيادة ٤٠ ترجمة على سابقه، سوى ما ذكر آنفا، تعارض فيها عندهما جرح الأزدي مع توثيق غيره، كابن حبان — مثلاً — ولم يتعقب الحافظان الأزدي في شيء منها، بل لربما ارتضيا قوله في بعضها ورجّحاه على قول غيره، وهذا يدل على أنه ليس توثيق كل أحد يرجّح على تجريح الأزدي. ومن أمثلة ذلك عند ابن حجر: [٢١، مج١، ص ١٢٤؛ مج٢، ص ٤١٨؛ مج٣، ص ٢١٩؛ مج٧، ص ٤١٣]، ترجمة كل من: إبراهيم بن يحيى العدني، وداود بن سليمان بن جبير، وعاصم بن شرث، ونمير بن يزيد. ومن أمثلته عند الذهبي: [٢٦، مج١، ص ص ١٢٠، ٢٨٥؛ مج٣، ص ص ٣٣٢، ٥٣٦]، ترجمة كل من: أحمد بن علي النميري، وأيوب بن أبي حجر، وغالب بن فايد، ومحمد بن خالد الضبي، على التوالي.

كما أنهما قد يذكران عبارة الأزدي في الرجل من دون العبارات الأخرى، أو يختاران قريبًا من عبارته. فقد قال الدارقطني في أحمد بن أبي سليمان القواريري: ضعيف، وقال الذهبي وتبعه ابن حجر: كذّبه الأزدي وغيره فلا يفرح به [٢٦، مج١، ص ١٠٣؛ ٢١، مج١، ص ١٨٣].

وزيادة على ما ذُكِر فهذه بعض الأمثلة التي تؤكد اعتماد الذهبي لأقوال الحافظ أبي الفتح الأزدي، وقد لا يشير إليه — أحيانًا — مما جعل الحافظ ابن حجر يستدرك على الذهبي ويعيب عليه منتصرًا للأزدي. فمن ذلك ما قاله الذهبي [٢٦، مج١، ص١٦٩] في ترجمة إدريس بن إبراهيم عن شرحبيل في تحريم صيد المدينة؛ لا يتابع عليه. قال ابن حجر [٢١، مج١، ص ٣٣٢]: ذكره الأزدي وهو الذي قال فيه: لا يتابع على حديثه. وذكر الذهبي [٢٦، مج١، ص ٢٢٢] ترجمة إسماعيل بن أوسط البجلي. ولم يشر إلى الأزدي فتعقبه ابن حجر [٢١، مج١، ص ٣٩٥] فقال: وصدر الترجمة نقلها المصنف من كتاب الأزدي.

وذكر الذهبي [٢٦، مج٣، ص ٣٣] عثمان بن خالد وذكر أن له خبرًا منكرًا وقال: لا يعرف من هو. ولم يشر إلى الأزدي، فتعقبه ابن حجر [٢١، مج٤، ص ١٣٤] قائلاً: الخبر المذكور أورده الأزدي في هذه الترجمة، وذكر ابن حجر بقية كلام الأزدي.

وذكر الذهبي [٢٦، مج٣، ص ٥٥١] محمد بن زهير بن عطية فقال: قال الأزدي: ساقط. قلت: (القائل الذهبي) له خبر باطل لعله هو افتراه، فذكر الذهبي الخبر. وتعقبه ابن حجر [٢١، مج٥، ص ص ١٦٩-١٧٠] قائلاً: وهذا تصرف غير مرضٍ، فإن الأزدي قال ما نصه: ساقط مجهول أيضا لا يكتب حديثه... فذكر الحديث (يعني الأزدي) قال ابن حجر: فاختصر الذهبي كلامه ثم جعل الحديث الذي ضعّفه الأزدي لنفسه وبصر في زمار من في السند غير ابن عطية ممن لا يعرف ولا يوثق وخص ابن عطية بأنه افتراه فكأنه برأ من حفظه منه وليس بجيد.

وذكر الذهبي [٢٦، مج٤، ص ٥٣٥] أبا سهل الخراساني وذكر حديثه وقال: هذا حديث منكر. ولم يشر الذهبي هناك إلى الأزدي. فتعقبه ابن حجر [٢١، مج٧، ص ٥٩] قائلاً: وهذا الرجل اسمه عبدالرحمن وذكره الأزدي في الأسماء من كتابه *الضعفاء* وأورد له هذا الحديث ومنه نقل الذهبي، وكان ينبغي له أن ينسبه إليه وقد أغفله في الأسماء. اهـ.

سابعًا: مما يؤكد كل ما سبق ذكره حول أقوال الأزدي في الرجال، ويعطي تصورًا واضحًا عن مسار هذه الأقوال مقارنةً بأقوال العلماء الآخرين ومعرفة حجم الموافقات لهم والاختلاف عنهم، وما انفرد به عنهم وما تُعقِّب فيه منها، هو ذكر هذه الأقوال التي أجريت عليها هذه الدراسة وعددها **١٠٨٠** قولاً، موزعة على النحو التالي:

(أ) أقوال خاصة بالتوثيق وكان عددها **٣٨** قولاً، أي بنسبة **٣,٥**٪ من مجموع الأقوال.

(ب) أقوال خاصة بالتجريح وكان عددها **١٠١٥** قولاً، أي بنسبة **٩٤**٪ وهي موزعة كالتالي:

١ ـ جرح تفرد به وحده ولا موثق، ولم يتعقبه فيه أحد: **٣٦١** قولاً، أي بنسبة **٣٥,٥٥**٪.

٢ ـ جرح تفرد به وحده مع وجود موثق غيره، ولم يتعقبه فيه أحد **١١٠** أقوال، أي بنسبة **١٠,٨٥**٪.

٣ ـ جرح تفرد به وحده وتعقب فيه **٢٦** قولاً، أي بنسبة **٢,٥٥**٪.

٤ ـ جرح توبع عليه من غير وجود موثق ولا متعقب: **٣٣٤** قولاً، أي بنسبة **٣٢,٩٠**٪.

٥ ـ جرح توبع عليه مع وجود موثق ولم يتعقبه فيه أحد: **١٥٠** قولاً، أي بنسبة **١٤,٨٠**٪.

٦ ـ جرح توبع عليه وتُعقِّبَ فيه: **٣٤** قولاً، أي بنسبة **٣,٣٥**٪.

(جـ) ما بقي من هذه الأقوال وعددها **٢٧** قولاً، أي بنسبة **٢,٥**٪ من المجموع الكلي للأقوال، وهذه لم تكن صريحة في التضعيف أو عكسه، فصعب تصنيفها على نحو ما مرّ وإلحاقها بالأقسام السابقة، ولكنها خدمت البحث وأفاد منها، كالحالات التي تردَّد فيها الأزدي في الحكم، والتي ذكر فيها الرجل ساكتا عليه ونحوها. وإنّما سوّغ ذكر هذه الأقوال هنا ذكره أصحابها في كتابه *الضعفاء*.

جدول رقم ١. أقوال الأزدي في الجرح والتعديل التي أجريت عليها الدراسة.

	العدد	النسبة
في التوثيق	٣٨	٣,٥٪
في التجريح	١٠١٥	٩٤٪
غير محدد	٢٧	٢,٥٪
المجمـــوع	١٠٨٠	١٠٠٪

جدول رقم ٢. تحليل أقوال الأزدي في الجرح فقط.

	العدد	النسبة
تفرد بلا موثق ولا معقب	٣٦١	٣٥,٥٥٪
تفرد مع موثق دون معقب	١١٠	١٠,٨٥٪
تفرد مع معقب	٢٦	٢,٥٥٪
توبع بلا موثق ولا معقب	٣٣٤	٣٢,٩٠٪
توبع مع موثق دون معقب	١٥٠	١٤,٨٠٪
توبع مع معقب	٣٤	٣,٣٥٪
المجمــوع	١٠١٥	١٠٠٪

ثامنًا: وبعد استقراء أقوال الأزدي في الرجال ومواقف العلماء منها ومناقشة ذلك، يمكن تصنيف أقواله وأحكامه في الرجال من حيث قبولها أو عدمه على النحو التالي:

١ ـ يقبل قول الأزدي في التوثيق لأنه من المتشددين من جهة، ولأنهم لم يتعقبوه بحق فيما وقفت عليه من أقواله في التوثيق.

٢ ـ لا يقبل جرحه منفردًا فيمن ثبتت عدالته واستقر عند العلماء توثيقه ما لم يبين ويفسر جرحه، وذلك لإسرافه في الجرح وتسرعه فيه أحيانًا.

٣ ـ يقبل قوله في المجروحين المشهورين بالضعف من غير بيان سبب.

٤ ـ يقبل قوله في المجهولين الذين لم يوجد فيهم كلام لغيره إذ إعمال كلامه فيهم أولى من إهماله، اللهم إلا أن يكون المجهول من الكبار الذين تقادم العهد بهم ممن لم يشتهروا بكثير رواية ولم يطلع العلماء على أحوالهم، فهؤلاء قد يتوقف أحيانًا في قول الأزدي فيهم

لاحتمال أن يكون هؤلاء قد احتملهم الأئمة ورووا عنهم من جهة، ولاحتمال أن يكون الأزدي تشدد فيمن هذه حاله من جهة أخرى.

٥ ـ إذا تعارض جرح الأزدي مع توثيق غيره، فإن كان هذا الغير من العلماء المشهورين بالنقد والاطلاع والاضطلاع فيه، والرجل المتكلَّم فيه من الثقات المشاهير فلا يقبل قول الأزدي إلا ببيان الحجة على ما مرّ في (٢).

وأما إذا كان الموثق ممن قد يتساهلون في التوثيق أحيانًا، كابن حبان والعجلي مثلاً، فيلجأ حينئذ إلى الترجيح على ضوء قرائن وملابسات، إذ قد يكون الرجل المتكلَّم فيه من المجاهيل ونحوهم، فيرجح ــ والحالة هذه ــ قول الأزدي فيه. والله أعلم.

الخاتمة

حمدًا لله سبحانه وتعالى على نعمه وكرمه إذ أعانني على إتمام هذا البحث الذي أرجو أن أكون قد وفِّقت فيه لإلقاء الضوء على جوانب من حياة الحافظ أبي الفتح الأزدي هي ــ في نظري ــ جديرة بالاهتمام. وكان من أبرز النتائج التي توصل إليها هذا البحث مايأتي:

١ ـ براءة الحافظ الأزدي مما أُتهم به من سوء المذهب واستحالة كونه شيعيًّا أو رافضيًّا.

٢ ـ براءته تمامًا مما اتهم به من الوضع في الحديث.

٣ ـ من الخطأ وسم الأزدي بالضعف المطلق المستقر، كما أوهم ظاهر بعض الأقوال، ويمكن حمل ما جاء في هذه الأقوال على التضعيف الخاص لا المطلق.

٤ ـ أقوال الحافظ الأزدي في الرجال مقبولة بالجملة، باستثناء ما تعقب فيه بحق، إذ أنه لا يُتعقَّب في حالتي التفرد وعدمه، وعلى كل الأحوال بأكثر من نسبة ٥٪ من مجموع أقواله، وهي نسبة محتملة، خاصة وأنه من النقاد المجتهدين في الجرح والتعديل. ومعرفة الرجال علم واسع، وللعلماء في الرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم، والمجتهد المصيب له أجران، والمخطىء له أجر وخطؤه مغفور له [٦٥، ص ١٥].

هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم.

المراجـع

[١] الأزدي، محمد بن الحسين. *من يعرف بكنيته ولا يعلم اسمه ولا دليل يدل على اسمه*. تحقيق عبدالله السوالمه. الرياض: مركز البحوث التربوية بكلية التربية بجامعة الملك سعود، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

[٢] الخليلي، أ. ع. *الإرشاد في معرفة علماء الحديث*. تحقيق محمد سعيد. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

[٣] الزركلي، خير الدين. *الأعلام*. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٤م.

[٤] السخاوي، محمد بن عبدالرحمن. *الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التأريخ*. تحقيق فرانز روزنثال. بغداد: مطبعة العاني، ١٣٨٢هـ/ ١٩٨٤م.

[٥] السمعاني، ع. م. *الأنساب*. ط٢. بيروت: أمين دمج، ١٤٠٠هـ.

[٦] ابن كثير، عماد الدين إسماعيل. *البداية والنهاية*. تحقيق محمد النجار. القاهرة: مطبعة الفجالة، د.ت.

[٧] الذهبي، محمد بن عثمان. *تاريخ الإسلام*. تحقيق عمر عبدالسلام. ط١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

[٨] الخطيب، أ. ع. *تاريخ بغداد*. المدينة المنورة: المكتبة السلفية، د.ت.

[٩] سزكين، فؤاد. *تاريخ التراث*. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

[١٠] الذهبي، محمد بن عثمان. *تذكرة الحفاظ*. ط٢. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٨٥هـ.

[١١] الذهبي، محمد بن عثمان. *ديوان الضعفاء والمتروكين*. تحقيق حماد الأنصاري. مكة المكرمة: مطبعة النهضة، ١٣٨٧هـ.

[١٢] الكتاني، م.ج. *الرسالة المستطرفة*. ط٣. دمشق: دار الفكر، ١٣٨٣هـ.

[١٣] الذهبي، محمد بن عثمان. *سير أعلام النبلاء*. ط٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

[١٤] الحنبلي، عبدالمحسن. *شذرات الذهب*. بيروت: المكتب التجاري، د.ت.

[١٥] ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن. *الضعفاء والمتروكون*. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

[١٦] السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن. *طبقات الحفاظ*. ط١. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

[١٧] ابن عبدالهادي، م.أ. *طبقات علماء الحديث*. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

[١٨] الذهبي، محمد بن عثمان. *العبر في خبر من غبر*. تحقيق محمد زغلول. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

[١٩] ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد. *الكامل في التاريخ*. بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.

[٢٠] حاجي خليفة، م.ع. *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

[٢١] ابن حجر، أحمد بن علي. *لسان الميزان*. ط٣. بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤٠٦هـ.

[٢٢] كحالة، عمر رضا. *معجم المؤلفين*. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.

[٢٣] الذهبي، محمد بن عثمان. *المغني في الضعفاء*. تحقيق نور الدين العتر. الدوحة: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

[٢٤] ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن. *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم*. حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٨هـ.

[٢٥] العمري، أ.ض. *موارد الخطيب في تاريخ بغداد*. ط٢. الرياض: دار طيبة، ١٤٠٥هـ.

[٢٦] الذهبي، محمد بن عثمان. *ميزان الاعتدال*. ط١. بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

[٢٧] الأزدي، محمد بن الحسين. *المخزون في علم الحديث*. ط١. دلهي، الهند: الدر العلمية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

[٢٨] الذهبي، محمد بن عثمان. *المعين في طبقات المحدثين*. تحقيق همام سعيد. ط١. عمان: دار الفرقان، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

[٢٩] الذهبي، محمد بن عثمان. *ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل*. تحقيق عبدالفتاح أبو غدة. بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

[٣٠] العراقي، ز.ع. *الألفية مع شرحها*. فاس: المطبعة الجديدة، ١٣٥٤هـ.

[٣١] الإشبيلي، م.خ. *فهرسة ما رواه عن شيوخه*. ط٢. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

[٣٢] السبكي، تاج الدين عبدالوهاب بن علي. *طبقات الشافعية الكبرى*. تحقيق عبدالفتاح الحلو ومحمود الطناحي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

[٣٣] ابن عراق، ع.م. *تنزيه الشريعة*. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

[٣٤] ابن تيمية، أحمد. *منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية*. تحقيق محمد رشاد. الرياض: جامعة الإمام، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

[٣٥] ابن حجر، أحمد بن علي. *هدي الساري*. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٨٠هـ.

[٣٦] الفتني، م.ط. *قانون الموضوعات والضعفاء*. ط٢. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٩هـ.

[٣٧] المعلمي، ع.ي. *التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل*. ط١. لاهور: المطبعة العربية ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
[٣٨] الكوثري، م.ز. *لمحات النظر في سيرة الإمام زفر*. حمص: مطبعة الأندلس، ١٣٨٩هـ.
[٣٩] العمري، أ.ض. *بحوث في تاريخ السنة*. ط٤. د.ت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
[٤٠] ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن. *الموضوعات الكبرى*. ط٢. لبنان: دار الفكر، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
[٤١] ابن حجر، أحمد بن علي. *تهذيب التهذيب*. ط١. حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٢٥هـ.
[٤٢] ابن حجر، أحمد بن علي. *تقريب التهذيب*. ط١. حلب: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ.
[٤٣] الأزدي، محمد بن الحسين. *من وافق اسمه اسم أبيه*. تحقيق باسم الجوابره. ط١. الكويت: مركز المخطوطات والتراث، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
[٤٤] الأزدي، محمد بن الحسين. *من وافق اسمه كنية أبيه*. تحقيق باسم الجوابره. ط١. الكويت: مركز المخطوطات والتراث، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
[٤٥] الخطيب، أ.ع. *الكفاية في علم الرواية*. ط١. القاهرة: دار الكتب الحديثة، د.ت.
[٤٦] القنوجي، أبو الطيب السيد صديق. *الحطة في ذكر الصحاح الستة*. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
[٤٧] معروف، ب.ع. *الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام*. ط١. القاهرة: عيسى الحلبي، ١٩٧٦م.
[٤٨] البغدادي، أ.ب. *هدية العارفين*. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
[٤٩] الزيلعي، ع.ي. *نصب الراية لأحاديث الهداية*. ط٢. حيدر آباد، الهند: المكتبة الإسلامية، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
[٥٠] العراقي، ز.ع. *التبصرة والتذكرة «شرح الألفية»*. فاس: المطبعة الجديدة، ١٣٥٤هـ.
[٥١] السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن. *تدريب الراوي*. تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف. ط٢. القاهرة: دار الكتب الحديثة، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.
[٥٢] التهانوي، ظ.أ. *قواعد في علوم الحديث*. تحقيق أبو غدة. ط٥. الرياض: العبيكان، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
[٥٣] البخاري، محمد بن إسماعيل. *الجامع الصحيح*. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٨٠هـ.
[٥٤] القشيري، م.ح. *الجامع الصحيح*، ترتيب محمد فؤاد. الرياض: رئاسة إدارات البحوث العلمية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
[٥٥] الذهبي، محمد بن عثمان. *الموقظة في علم مصطلح الحديث*. تحقيق أبو غدة. ط١. بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٠٥هـ.
[٥٦] الذهبي، محمد بن عثمان. *معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد*. بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

[٥٧] ابن حجر، أحمد بن علي. *النكت على كتاب ابن الصلاح*، تحقيق ربيع ابن هادي. ط٢. الرياض: دار الراية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

[٥٨] ابن منظور، محمد بن مكي. *لسان العرب*. بيروت: دار صادر، ١٣٠٠هـ.

[٥٩] ابن معين، ي.م. *سؤالات ابن الجنيد لابن معين*. تحقيق أحمد محمد. ط١. المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

[٦٠] السخاوي، محمد بن عبدالرحمن. *المتكلمون في الرجال*. تحقيق أبو غدة. ط٣. بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

[٦١] اللكنوي، م.ع. *الرفع والتكميل في الجرح والتعديل*. تحقيق أبو غدة. بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

[٦٢] ابن حنبل، أحمد. *المسند*. تحقيق أحمد شاكر. القاهرة: دار المعارف، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م.

[٦٣] ابن حجر، أحمد بن علي. *نخبة الفكر مع شرحها بهامش لقط الدرر*.

[٦٤] السبكي، تاج الدين عبدالوهاب بن علي. *قاعدة في الجرح والتعديل*. تحقيق أبو غدة. ط٣. بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

[٦٥] ابن تيمية، أحمد. *رفع الملام عن الأئمة الأعلام*. ط٣. الدوحة: مطابع قطر الوطنية، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

Abu Al-Fateh Al-Azdi and the Criticism and Evaluation of Narrators

Abd Allah Marhul Al-Sawalma
Assistant Professor, Dept. of Islamic Culture, College of Education, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. The aim of this study is to collect and analyze what was said about Abu Al-Fateh Al-Azdi (d. A.H. 374) concerning the accusation of being a Shiite, a liar in *hadith*, or of being very strict in criticizing and evaluating the narrators (*al-jarh wat tadil*).

This study tries to evaluate the achievement of Al-Azdi as a hadith scholar, and his position among other scholars. He was praised by many scholars for the high rank he held as well as for his knowledge and understanding.

Some forty volumes were scanned to collect his scattered opinions which reached 1080. After analyzing this material, comparing it with the opinions of other critics to see their agreement and disagreement, and taking into consideration all the factors which may result in the accusation I reached the following conclusions:

1- Azdi cannot be considered a liar or innovator (*mubtadi* or *wadda*).
2- His weakness (*da'f*) is not a general rule, but an exception.
3- He is a dependable scholar and critic of hadith. His opinions are generally accepted, and only 5% of them were criticized.